الاستثمار فى رأس المال البشرى
ودوره فى مكافحة الفقر فى مصر

إعداد

الاستاذ الدكتور

عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

والقائم بأعمال رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

٢٠٠٥

مُقَدِّمَة

إن المتتبع للتطورات التى لحقت بمصر خلال السنوات القليلة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين ، يلحظ أن مصر خلال هذه الفترة قد تعرضت للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية ، وكان لهذه التطورات العديد من الآثار غير المواتية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً ، والذى يهمنا فى هذا الصدد هو أن هذه التطورات التى لحقت بمصر ، ساهمت فى تعميق جذور الفقر فى مصر ، فحسب تقارير البنك الدولى عن التنمية فى العالم بلغ عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً فى مصر حوالى ٥٢,٧ ٪ من إجمالى السكان فى عام ١٩٩٥ ، ولقد أكد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر صحة هذه النسبة فى المسح الذى أجراه فى عام ١٩٩٩ ، ووفقاً لهذا المسح فإن نسبة الفقر فى الحضر وصلت إلى ٤٥,٨٢ ٪ بالنسبة للذكور ، ٤٦,٣٣ ٪ بالنسبة للإناث أما نسبة الفقر فى الريف فقد زادت إلى ٥١,٦٥ ٪ بالنسبة للذكور ، ٥٢,٩١ ٪ بالنسبة للإناث ، وهذه النسب مقلقة جداً بالنسبة لمستقبل مصر ، خاصة فى ظل تزايد أعداد السكان وفى ظل تزايد أعداد العاطلين عن العمل وفى ظل العولمة وتحرير الأسواق وغير ذلك من المتغيرات الأخرى التى تحيط بمصر من كافة الجوانب ، لكل ذلك كان لا بد من محاولة اقتراح بعض الحلول للقضاء على هذه المشكلة " مشكلة الفقر " من جذورها وذلك حتى تستطيع مصر أن تتغلب على كافة العقبات التى تواجهها سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى .

وعلى ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تبنى سياسة فعالة لمكافحة الفقـــر فى مصر ، وحتى يصل لهذا الهدف ، فإنه يلزم فى البداية أن يقـــوم البحث بتشخيص الفقر الذى تعانى منه مصر ، وذلك من خلال تحديد مفهوم الفقر وأسبابه وتطوره فى مصر ، وبعد ذلك يقدم البحث الأســـلوب الفعـــال لعـــلاج هـــذا الفقر وهو الاستثمار فى رأس المال البشـــرى، وذلك على أساس أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادى فهـــو الذى ينتج وهو الذى يستهلك وهو قادر على صنع المعجزات إذا نجحت الدولة فى زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى ، وعلى ذلك يتضـــح أن الهدف الأساسى من البحث هو إظهار الدور الفعال الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار فى رأس المال البشرى فى مكافحة الفقر فى مصر خلال الأجل الطويل .

والبحث فى سبيل وصوله لهذا الهدف فإنه يعتمد على العديد من الأبحاث والتقارير الدولية والوطنية ، التى تعرضت لهذا الموضوع ، كمـــا أن البحـــث يعتمد على كل من المنهج الاستقرائى والاستنباطى وذلـــك حتى يتمكن من تشخيص الفقر فى مصر ولتوضيح الدور الذى يمكن أن يقوم به الاستثمار فى رأس المال البشرى فى علاج الفقر فى مصر .

ويمكن تلخيص خطة الدراسة فى هذا البحث على النحو التالى :

الفصل الأول : تشخيص الفقر فى مصر

المبحث الأول : مفهوم الفقر

أولاً : تعريف الفقر .

ثانياً : قياس الفقر .

المبحث الثانى : أسباب الفقر .

أولاً : انخفاض الدخل .

ثانياً : ندرة الموارد والتقصير فى استغلالها

ثالثاً : عدم العدالة فى التوزيع .

رابعاً : المخاطر الداخلية والخارجية .

المبحث الثالث : تطور الفقر فى مصر .

أولاً : تطور فقر الدخل فى مصر

ثانياً : تطور فقر الخدمات الاجتماعية فى مصر .

الفصل الثانى : الاستثمار فى رأس المال البشرى وعلاج الفقر فى مصر .

المبحث الأول : التعريف بالاستثمار فى رأس المال البشرى.

أولاً : مفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى

ثانياً : الاستثمار فى رأس المال البشرى وسياسات معالجة الفقر .

ثالثاً : مزايا الاستثمار فى رأس المال البشرى .

رابعاً : دور الدولة والقطاع الخاص فى الاستثمار فى رأس المال البشرى .

المبحث الثانى : الاستثمار فى التعليم والصحة وأثره على مكافحة الفقر فى مصر .

أولاً : الاســـتثمار فى التعليم وأثره على مكافحة الفقر فى مصر .

ثانياً : الاستثمار فى الصحة وأثره على مكافحة الفقر فى مصر .

المبحـــث الثالـــث : الاستثمار فى السكان والتغذية وأثره على مكافحة الفقر فى مصر .

أولاً : أثر الاستثمار فى السكان على مكافحة الفقر فى مصر .

ثانياً : أثر الاستثمار فى التغذية على مكافحة الفقر فى مصر .

والله الموفق ،وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد

الباحث

الفصل الأول
تشخيص الفقر فى مصر

مما لا شك فيه أن التشخيص الصحيح للفقر يعد أول خطوات مكافحة الفقر ، حيث يترتب على محاولة علاج الفقر بدون تشخيص مسبق ، أو من خلال تشخيص غير صحيح ، استمرار الفقر ، ولذلك رأينا أن نبدأ بعرض مفهوم الفقر وأسبابه وتطوره فى مصر ، حتى يتسنى لنا اختيار الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الفقر فى مصر وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الفقر

المبحث الثانى : أسباب الفقر

المبحث الثالث : تطور الفقر فى مصر

المبحث الأول
مفهوم الفقر

أولاً : تعريف الفقر

١ – الفقر فى اللغة [١]

كلمة الفقر فى اللغة تعنى العوز والحاجة ، والفقير هو من لا يملك إلا أقل القوت .

٢ – الفقر فى الاقتصاد

إذا كان هناك اتفاق على المعنى اللغوى للفقر ، فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للمعنى الاقتصادى للفقر ، حيث تعددت تعريفات الفقر ، ومن أهم هذه التعريفات الآتى :

أ – يرى البعض أن الفقر يعنى عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمعيشة بشكل كاف ، كالحاجة إلى المأكل والمشرب والملبس والمسكن . [٢]

---

[١] انظر :

مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، جمهورية مصر العربية ، بدون تاريخ ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

[٢] انظر فى ذلك المراجع التالية :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sectore in fighting poverty " world bank , Washington , D.C., 1997 ,p.1.

- Peter Cutler =

ب- كما يرى البعض أن الفقر يتحقق عندما ينخفض دخل الفرد السنوى عن مستوى معين يتم تحديده . (٣)

ت- فـــى حيـــن يذهـــب البعض إلى القول بحدوث الفقر عندما تزداد الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون . (٤)

=" The measurement of Poverty : A Review of attempts to quantify the poor , with special reference to India , world development , Vol.12 . No.s.11/12, pp .1119-1130, 1984 ,Great Britain .

- د/ حمدى عبد العظيم

فقر الشعوب بين الاقتضاد الوضعى والاقتصاد الإسلامى ، بدون ناشر ، ١٩٩٥ ، ص ١٠ .

(٣) انظر هذا التعريف فى المراجع التالية :

- The World bank .

" Poverty Rduction Handbook , the world Bank , Washington , D.C. , 1993 , P.11.

- Albert Berry

" The concepts behind the issues " in " The impact of development projectors on poverty " seminar organized jointly by the OECD development center and inter- American development bank, development center of the organization for economic co-0peration and development , 1987, pp.12-13.

- بيير سلامة وجان فالييه

قياسات الفقر والإفقار ، مجلة مصر والعالم العربى ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٦ ، ص ١٥٠ ، ١٥١ .

- د / حمدى عبد العظيم

فقر الشعوب ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٤) انظر :

- Nancy Bearg Dyke.=

ث- وإذا نظرنا إلى موقف البنك الدولى للإنشاء والتعمير من تعريف الفقـــر ، فإنـــنا نجـــده يعرف الفقر بأنه الحرمان الشديد من حياة الرفاهية ، والمقصود بالحرمان من وجهة نظر البنك الدولى ليس فقط الحرمان المادى المتمثل فى انخفاض الدخل أو الاستهلاك من الســـلع الأساسية ، ولكن يمتد أيضاً ليشمل التحصيل المنخفض من التعلـــيم والصحة والتعرض للمعاناة والمخاطر وعدم القدرة على إسماع صوته وانعدام حيلته . (٥)

نخلص من كل ما سبق إلى أن تعريف الفقر من الناحية الاقتصادية ، ثار حوله الخلاف بين آراء مضيقة للفقر وأخرى موسعة للفقر ، ونحن نؤيد تعريف البنك الدولى الموسع للفقر ، والذى لا يقصر الفقر فقط علـــى عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية بصورة كافية ولكنه

=" The international poverty gap: investing in people & Tecnology to build sustainable pathways out ., report of the aspen institute conference , October 24-26 , 1999 , atlanta , Georgia , p. 16.

(٥) انظر :

- The World Bank

(World development report 2000/2001 , attacking poverty " the international bank for reconstruction and development /the world bank, Washington , D.C., 2001 ,pp. 15-16 .

- Heba El-Laithy

the Gender dimensions of poverty in Egypt , faculty of Economics , Cairo university , pp.3-4.

جعلـــه يمتد ليشمل بعض الحقوق الأخرى التى يجب أن يحصل عليها الفرد كالتعليم والصحة والحق فى الاستقرار والحق فى الأمن والحـــق فـــى العمل والحقـــوق السياســـية كالحق فى الانتخـــاب، وغيـــر ذلك من حقوق الإنسان ، وإذا كنا نرى أن كل إنسان فى المجتمع يجب أن يتمـــتع بكـــل الحقوق السابقة وإلا فإنه يعد من الفقراء خاصة فى هذا العصـــر الذى نعيشه الآن ، بكل ما يتطلبه من تقدم وديمقراطية فى جميع الدول ، فإننا نرى أيضاً أن تعريف الفقر الذى نحاول علاجه فى هذا البحث لا يقتصر فقط على فقر الموارد والذى يتمثل فى انخفاض الدخـــل عن حدود معينة وصعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ، ولكن يمتد أيضاً إلى فقر الحقوق والحريات السياسية التى يجب أن يتمتع بها الفرد .

ثانياً : قياس الفقر

إن عملـــية قياس الفقر تعد فى غاية الأهمية بالنسبة لصانع القرار عند قـــيامه بعلاج الفقر ، لأن التحديد الصحيح للفقراء ، من خلال القياس الدقيق للفقر يسهل عملية العلاج ، وإذا نظرنا إلى أدوات قياس الفقر، فإنـــنا نجد أن هذا الأمر كان موضع خلاف بين الاقتصاديين ، ويمكن إجمال أدوات القياس المختلفة فى الآتى :

أ – قياس الفقر من خلال مؤشرات الدخل [٦]

إذا استعرضنا مؤشرات الدخل التى يستخدمها بعض الاقتصاديين لقياس الفقر ، فإننا نجد أن هناك العديد من هذه المؤشرات ، وأهم هذه المؤشرات الآتى :

١ – خط الفقر

ووفقا لهذا المؤشر يتم تحديد مستويات للدخل سواء على المستوى الدولى او على المستوى الوطنى أو فى داخل الوطن الواحد على مستوى الريف وعلى مستوى الحضر ، ثم بعد ذلك يتم تحديد مستوى محدد للدخل اذا قل الدخل عنه ، فان الفرد يعتبر فقيراً ، وهذا المستوى الذى يتم تحديده هو خط الفقر ، ويتم تحديد هذا الخط من

---

[٦] انظر :

- The World Bank

Poverty reduction handbook , op.cit., pp. 21-24 .

- Soniya Carvalho & Howard White

" Indicators for monitoring poverty reduction , the world Bank / the international bank for reconstruction and development , Washington , D.C., 1994 , pp. 18-28 .

- Michael Lipton

" The poor and the poorest , some interim findings , the world bank , Washington , D.C., 1988 , pp.1-26.

- بيير سلامة وجان فالييه

قياسات الفقر والفقراء ، مجلة مصر والعالم العربى ، مرجع سابق ، ص ١٥٠-١٧٠ .

خلال تحديد سلة الحاجات الضرورية التى يحتاجها الفرد أو الأسرة ، وذلك بحساب السعرات الحرارية اللازمة للحياة " حد الكفاف " ؛ ويتم حساب قيمة السلع التى تلزم لذلك بالنقود ، وبالتالى يتحدد خط الفقر بهذا المبلغ النقدى اللازم لشراء الحاجات الضرورية للفرد

٢- معامل جينى

يعتبر معامل جينى من أهم المؤشرات التى تسخدم فى قياس الدخل وبالتالى فى قياس الفقر ، حيث أنه يبحث فى مسألة التفاوت بين الدخول وذلك من خلال دراسة منطقة تركز الدخول ، فيقوم بتقسيم السكان إلى عشرة أعشار ، ويبين نصيب كل عشر من إجمالى الدخل، فيقارن مثلاً بين دخول الـ ١٠٪ الأكثر ثراءً ودخول الـ ١٠٪ الأكثر فقراً أو دخول الـ ٤٠٪ الأكثر ثراءً والـ ٤٠٪ الأكثر فقراً ، ومدى تطور هذه الدخول على مر السنوات على أثر تغير الدخل القومى وعلى السكان ، وما يترتب على ذلك من قياس مدى اتساع دائرة الفقر ، خلال فترة محددة .

٣- المؤشر H

يعتبر المؤشر H أكثر مؤشرات الفقر بساطة ، حيث أنه يحدد نسبة الفقراء من عدد السكان على النحو التالى :

$$H=q/n$$

حيث تشير q إلى عدد الفقراء وتشير n إلى عدد السكان ، وذلك لمعـــرفة مـــدى تزايد أو تناقص الفقراء كنسبة من السكان خلال فترة محددة ، ويلاحظ أن هذا المؤشر يميل إلى المبالغة فى تقدير الفقر فى البلدان النامية ، لأنه غالباً ما يقتصر على الدخول غير النقدية ، فى حيـــن أن الدخول النقدية والتى يصعب قياسها ، هى دخول ذات أهمية خاصة فى المناطق الريفية فى البلدان النامية .

٤- مؤشر فجوة الفقر H1

يعتبر مؤشر فجوة الفقر تطويراً للمؤشر H ، حيث يهتم المؤشر H1 بحســـاب التباعد بين خط الفقر ودخول الفقراء ، وذلك من خلال حســـاب التـــباعد بيـــن خط الفقر ودخول الفقراء قياساً إلى خط الفقر ومقســـوماً علـــى عدد الفقراء قياساً إلى عدد السكان وذلك على النحو التالى :

$$H1 = (z\text{-}xi) / \frac{1}{n}$$

حيث ترمز z إلى الفقر ، وترمز (xi) إلى دخول الفقراء ، فى حين يرمز (1) إلى عدد الفقراء و (N) إلى عدد السكان .

وعلـــى ذلك فالمؤشر H1 يهتم بتحديد عمق الفقر فى المجتمع ، ووفقاً لهذا المؤشر ، فكلما زاد التباعد بين دخل الفرد وخط الفقر كلما

زاد عمـــق الفقر فى المجتمع والعكس فكلما انخفض التباعد بين دخل الفرد وخط الفقر كلما انخفض عمق الفقر ؛ والمثال التالى يوضح ذلك:

– لو افترضنا أن خط الفقر ١٠٠ ودخول الفقراء ٧٠ وأن عدد الفقـــراء ٥٠ وعدد السكان ١٠٠ ، فإن فجوة الفقر ، وفقاً للمؤشر H1 تكون على النحو التالى :

$$\frac{١٠٠ - ٧٠}{\frac{٥٠}{١٠٠}} = \frac{٣٠}{٠,٥} = ٦٠$$

وإذا افترضنا أن دخول الفقراء انخفضت لأى سبب إلى ٥٠ بدلاً من ٧٠ فإن فجوة الفقر وفقاً للمؤشر H1 تتزايد على النحو التالى :

$$\frac{١٠٠ - ٥٠}{\frac{٥٠}{١٠٠}} = \frac{٥٠}{٠,٥} = ١٠٠$$

وعلـــى ذلك فكلما زاد التباعد بين دخول الفقراء وخط الفقر فإن فجوة الفقر تتعمق والعكس وذلك بافتراض ثبات عدد الفقراء كنسبة من السكان .

٥– المؤشر FGT أو (H2)

يعتبر هذا المؤشر مكملاً لكل من المؤشر H، H1 ، ولذلك فإنه يطلـــق عليه أحياناً H2 وهذا المؤشر يحمل الأحرف الأولى لمبتكريه وهـــم فوســـتر وجريـــر وشوريك (FGT) وهذا المؤشر يهتم بتحديد الدخول الأكثر انخفاضاً ضمن مجمل الدخول الواقعة تحت خط الفقر ، ويختلف هذا المؤشر عن سابقه فى أنه يقوم بإعطاء وزن أكبر للدخول

الواقعة تحت خط الفقر وذلك للوصول إلى أكثر الدخول إنخفاضاً فيما بين الفقراء .

٦- مؤشر انخفاض الدخول

مضـــمون هذا المؤشر أن الفقراء يتميزون بمحدودية إيراداتهم ، نظـــراً لأنهـــم ليســـت لديهم مهارات فى العمل ،أو لأنهم لا يملكون أراضـــى، أو لأنهم يملكون القليل من الأراضى التى لا تكفى حاجاتهم الأساســـية ، أو لأنهـــم ليس لديهم عمل دائم ، وعلى ذلك فكل السكان الذين تتوافر فيهم الصفات السابقة يعتبروا من الفقراء .

٧- مؤشر تدهور معدلات التبادل التجارى فى الريف .

وفقاً لهذا المؤشر فإن معظم الفقراء يوجدون فى الريف ، وذلك علـــى أساس أن غالبية سكان الريف يحصلون على دخولهم من خلال بيع محاصيلهم الزراعية ، ودخولهم الحقيقية تتوقف على الأسعار التى يبيعون بها منتجاتهم والأسعار التى يشترون بها السلع والخدمات التى يقومون باستهلاكها ، وعلى ذلك فكلما تزايدت أسعار السلع والخدمات الـــتى يشـــترونها بنســـبة اكـــبر من نسبة الزيادة فى أسعار منتجاتهم الزراعـــية ، فإن ذلك يعنى انخفاض دخولهم الحقيقية وتزايد معدلات الفقـــر فى هذه المناطق الريفية بسبب تدهور معدلات التبادل التجارى فى غير صالحهم .

ب- قياس الفقر من خلال المؤشرات الاجتماعية : [٧]

ممـــا ســـبق أن رأينا فإن الفقر لا يعنى فقط انخفاض فى الدخول ،ولكـــنه يعنى بالإضافة إلى ذلك العديد من المظاهر الاجتماعية التى يمكن من خلالها التفرقة بين الفقراء والأغنياء ، ويمكن أن يطلق عليها الفقـــر البشـــرى، والـــذى يعبر عن تدنى مستوى التنمية البشرية فى المجـــتمع، ومـــن أهم هذه المؤشرات الاجتماعية والتى تستخدم لقياس الفقر الآتى :

١ - مؤشر تيل

وفقاً لهذا المؤشر فإنه يمكن قياس الفقر من خلال ملاحظة بعض المؤشـــرات الاجتماعية كالتعليم ونوعية العمل ومستوى العمل ، وبناءً علـــيه فكلمـــا كان هناك نقص فى التعليم وتدن فى جودة العمل ، كلما كـــان هناك فقر ، وعلى العكس فإن تزايد نسبة التعليم وتزايد جودة العمل تشير إلى التقدم .

---

[٧] انظر هذه المؤشرات فى المراجع التالية :

- Soniya Carvalho & Howard White

" Indicators for monitoring poverty reduction , op.cit.,pp.28-33 .

- The world Bank.
Poverty reduction handbook , op.cit., pp.24 .

- بيير سلامة وجان فالييه

قياسات الفقر والإفقار ، مرجع سابق ، ص ١٦٠-١٦١ .

٢- الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية :

هـذا المؤشـر يـتعلق بملاحظـة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعـية الأساسـية ، خاصة التعليم الابتدائى والصحة كنسبة من الـناتج المحلـى الإجمـالى ، حيث تشير الزيادة فى هذه النسبة إلى انخفـاض معدلات الفقر ، ويشير الانخفاض فى هذه النسبة إلى تزايد معدلات الفقر .

٣- معدل الوفيات ووزن المواليد وعدد الممرضات :

مـن المؤشـرات الأخـرى التى تصاحب الفقر تزايد معدلات الوفـيات ، خاصـة بيـن الأطفال ، حيث يزيد هذا المعدل فى الدول الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة ، ويشير البعض أيضاً إلى أن انخفاض وزن المولود عن ٢،٥ كيلوجرام يعد من المؤشرات المصاحبة للفقر ، وإن كان ذلك غير صحيح فى كل الحالات ، ومن المؤشرات الأخرى عدد السكان لكل ممرضة ، حيث يشير تزايد هذا العدد إلى تزايد حدة الفقر والعكس .

٤- مؤشرات اجتماعية أخرى :

ومن أهم هذه المؤشرات الآتى :

- عـدد الأفراد الذين يحصلون على المياه العذبة كنسبة للسكان .

- عدد الأفراد لكل حجرة
- الإيجار كنسبة من الدخل .
- عـــدد المقيدين فى التعليم الأساسى كنسبة من الأطفال الذين هم فى سن التعليم الأساسى .
- الراسبون فى التعليم الأساسى كنسبة للمقيدين فى هذا التعليم .
- معـــدل انـــتقال المقيدين فى السنة النهائية فى التعليم الأساســـى إلـــى المقيدين فى السنة الأولى من التعليم الثانوى .
- عدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس .
- معدل الأمية بالنسبة للبالغين (١٥ سنة فأكثر)

ت- قياس الفقر من خلال مجموعة من المؤشرات المختلفة .

إذا نظرنا إلى نهج البنك الدولى فى قياس الفقر ، فإننا نجد أنه ، يـــتفق مـــع التعريف الواسع الذى حدده البنك الدولى للفقر " والسابق الإشـــارة إلـــيه فى بداية هذا المبحث " حيث اعتمد البنك الدولى على مجموعة من المؤشرات الدخلية والاجتماعية والسياسية لقياس الفقر وذلك على النحو التالى : [٨]

---

[٨] انظر:

- The world Bank.
World development report 2000/2001,op. cit.,pp.16-19.

١- قياس الفقر بالاعتماد على الدخل :

يرى البنك الدولى أنه على الرغم من مضى قرن من الزمان على استخدام كلمة الدخل كمؤشر للفقر ، إلا أنه ما زال يحتل مكان الصدارة بالنسبة لمؤشرات قياس الفقر ، حيث أنه ييسر تحديد أعداد الفقراء ، كما أنه ييسر متابعة نتائج سياسات مكافحة الفقر ، والبنك يحدد الدخل القليل والذى يعتبر الفرد عنده فقير من خلال خط الفقر ، وإذا كان هذا الخط محدداً على المستوى الدولى فإنه مع ذلك قابل للتعديل من وقت إلى آخر ، كما أنه قد يختلف من بلد إلى بلد أخرى حسب ظروف كل بلد ، وبعد تحديد خط الفقر فى كل بلد يتم تحديد عدد السكان الذين يعيشون بدخل أقل من خط الفقر وذلك من خلال عد هؤلاء الأفراد ثم بعد ذلك يتم تحديدهم كنسبة من عدد السكان الإجمالى كل عام ، وعلى الرغم من سهولة هذا الإسلوب لقياس الفقر إلا أنه لا يستطيع أن يحدد عمق الفقر ، حيث توجد فروق كبيرة بين من يعيشون تحت خط الفقر ، فعلى سبيل المثال إذا كان خط الفقر هو ١٠٠٠ دولار فقد يتساوى فى الفقر وفقاً لمعيار خط الفقر من يحصل على٩٩٩ دولار ومن يحصل على ١٠٠ دولار ، ولذلك نرى ضرورة الاستعانة بالمؤشرات الأخرى التى تهتم بتحديد درجة الفقر أو عمق الفقر السابق الإشارة إليها لتسهيل علاج الفقر .

٢- قياس الفقر من خلال الصحة والتعليم :

مـــن المؤشـــرات الأخرى التى يعتمد عليها البنك الدولى لقياس الفقر مؤشر الصحة ، ووفقاً للبنك الدولى فإن معدل الوفيات هو أفضل أداه لقـــياس الفروق بين الناس فى الحالة البدنية ، وعند حساب وفيات الأطفـــال فى المناطق الأشد فقراً ، تبين أنه يموت طفل واحد من كل أربعة أطفال مولودين قبل أن يصل إلى ١٢ شهراً .

ومـــن المؤشرات الأخرى التى يعتمد عليها البنك الدولى لقياس الفقـــر ، مؤشـــر التعلـــيم ، خاصـــة معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الأساسى، ويتم حسابه من خلال تحديد نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسى إلى إجمالى الأطفال الذين هم فى سن التعليم الأساسى .

٣- قياس الفقر من خلال التعرض للمعاناة وعدم الاستماع لرأى الفقراء :

من المؤشرات الأخرى التى يوردها البنك الدولى لقياس الفقر ، الـــتعرض للمعاناة ، والمقصود بالمعاناة هنا ليست المعاناة الاقتصادية الـــناجمة عـــن انخفاض الدخل وإنما المعاناة الناجمة عن إنعدام الأمن وانتشـــار العنف والجريمة بين الأفراد ، كما يشير البنك الدولى أيضاً إلـــى عدم الاستماع لرأى الفقراء كمؤشر لقياس الفقر ، ويمكن حساب هـــذا المؤشـــر من خلال استطلاعات الرأى بخصوص حجم الحريات والحقـــوق المدنـــية والسياسية التى يتمتع بها الأفراد داخل المجتمع ،

ونرى أن المؤشرات السابقة والتى قال بها البنك الدولى تقيس ليس فقط فقـــر المـــوارد ولكن أيضاً فقر الحقوق والحريات ، وعلى ذلك فالبنك الدولى وسع من مفهوم الفقر ومن أدوات قياس الفقر ، ونحن نتفق فى الـــرأى مع وجهة نظر البنك الدولى ، ولذلك فإن الاستراتيجية الفعالة لمكافحـــة الفقـــر يجب أن تعطى الأولوية لعلاج الفقر من جذوره كما سنوضح فيما بعد .

المبحث الثانى

أسباب الفقر

بعد أن عرضنا لمفهوم الفقر فى المبحث السابق ، فإننا نرى أن هذا الفقر لم يظهر من فراغ ، حيث توجد العديد من الأسباب المسئولة عـــن ظهـــور هذا الفقر ، وهذه الأسباب منها المباشر ، كالافتقار إلى الدخـــل ، ومنها غير المباشر كندرة الموارد أو التقصير فى استغلال المـــوارد أو عـــدم العدالة فى التوزيع ، أيضاً فإن الفقر قد يرجع إلى أســـباب داخلـــية كالحـــروب الأهلـــية وعـــدم الاستقرار الاقتصادى والسياســـى، وقد يرجع إلى الصدمات الخارجية كالكوارث الطبيعية " مثل كارثة تسونامى فى جنوب شرق آسيا " أو إلى التقلب فى تدفقات رؤوس الأمـــوال أو القيود التى تضعها الدول المتقدمة على صادرات الـــدول الفقيرة وغير ذلك من صور ، ونعرض فى هذا المبحث لأهم هذه الأسباب على البيان التالى :

أولاً : انخفاض الدخل [٩]

مـــن الأسباب المباشرة لظاهرة الفقر فى مصر أو فى أى دولة أخرى ،انخفاض الدخل ، حيث يترتب على انخفاض الدخل ، صعوبة الحصـــول علـــى القـــدر الكـــافى من الضرورات الأساسية ، كالغذاء والمـــأوى والملبس والصحة والتعليم ويزيد تعرض الأفراد للمعاناة ، وقـــد يكـــون إنخفاض الدخل راجعاً إلى سبب آخر وهو الافتقار إلى الأصـــول ، وأهم الأصول التى قد يفتقر إليها الإنسان وتسبب له الفقر الآتى :

١- الأصول البشرية :

حيـــث قد يعانى الفرد من المرض أو العجز الكلى عن العمل أو قـــد يعـــانى مـــن الأمية وانخفاض مستوى التعليم ، فيؤدى ذلك إلى انخفـــاض دخلـــه ، وتزايد معاناته فى المجتمع ، خاصة إذا لم تكن هناك عدالة فى إعادة توزيع الدخول فى المجتمع .

٢- الأصول الطبيعية

هناك شريحة فى كل مجتمع ليس لها أصول طبيعية ، تتمثل فى امتلاك أرض زراعية أو أرض مبان ، وهذا يساهم فى انخفاض دخول هذه الشريحة من المجتمع .

---

[٩] انظر :

- The world Bank.
World development report 2000/2001,op. cit.,pp.34-35.

٣- أصول مادية

يوجد بعض الأفراد فى المجتمع أيضاً لا يصلون إلى البنية الأساسية ، مثل الصرف الصحى والمياه النظيفة والطرق ، ومن شأن ذلك ، أن يزيد من عناء هذه الفئة من المجتمع ، وبالتالى لا يخرجون من دائرة الفقر .

٤- أصول مالية

من الأصول المالية التى يفتقر إليها العديد من الأفراد فى كل مجتمع ، المدخرات وفرصة الحصول على الائتمان الميسر ، وذلك نظراً لأن هؤلاء الأفراد يفتقرون إلى الدخل اللازم لإشباع حاجاتهم الأساسية ، وبالتالى فهم لا يمكنهم الخلاص من الفقر .

والمشكلة لا تكمن فقط فى افتقار شريحة من المجتمع إلى الأصول السابقة ، ولكنها تمتد أيضاً لتشمل هؤلاء الذين يمتلكون كل أو بعض الأصول السابقة ولكن بصورة غير كافية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية ، وبالتالى نجد أن مع مرور الزمن فإن نطاق الفقر فى المجتمع يتسع بسبب تآكل دخول بعض أصحاب الأصول ، وهذا التآكل فى الدخول قد يكون لأسباب داخلية كارتفاع معدلات التضخم ، أو لأسباب خارجية كالاضطرابات فى الأسواق العالمية .

ثانياً : ندرة الموارد والتقصير فى استغلالها :[١٠]

من المعلوم أن الموارد الاقتصادية سواء المادية أم البشرية ، منها المستغل فى الإنتاج والاستهلاك ومنها غير المستغل .

ويرى البعض [١١] أن المساحة المزروعة حالياً من الأرض تبلغ حوالى ١٤٧٥ مليون هكتار من إجمالى المساحة القابلة للزراعة وهى ١٣٣٨٢ مليون هكتار أى حوالى ١١ ٪ من الأرض القابلة للزراعة، وتزرع الدول المتقدمة حوالى ٧٠ ٪ من الأرض الصالحة للزراعة ، فى حين تزرع الدول الفقيرة حوالى ٣٠ ٪ من هذه الأرض، وإذا نظرنا إلى الوضع فى الدول العربية نجد أن الأرض المزروعة بالفعل تبلغ حوالى ٣٥ ٪ من إجمالى الأرض القابلة للزراعة والتى تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون هكتار .

وتشير الإحصائيات إلى أن إجمالى الأرض المزروعة بمحصولات دائمة تزايدت فى مصر ٢, ٪ إلى ٥, ٪ من إجمالى مساحة مصر والتى تبلغ حوالى مليون كيلو متر مربع ، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ .

---

(١٠) انظر :

- د/ حمدى عبد العظيم ،فقر الشعوب ، مرجع سابق ، ص ١٥٣-١٦٩ .
- د/ بيلى إبراهيم أحمد العليمى ،هذا هو الفقر ، الجزء الأول ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٣-١٥.

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤٦-١٥١

وإذا نظـــرنا إلى نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة فى مصـــر فى الفترة من ١٩٩٥إلى عام ١٩٩٧ نجده قد بلغ ٠٥, هكتار فـــى حيـــن أنه وصل إلى ٦٧, هكتار فى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى ٢٨, هكتار فى بلدان أمريكا اللاتينية فى ذات الفترة ، وهذا يشير مـــن ناحية إلى ندرة الأرض الصالحة للزراعة فى مصر ، ولكن مع ذلـــك إذا نظـــرنا إلـــى دولة كلبنان فإننا نجد أنه على الرغـــم من أن نصـــيب الفرد من الأرض الصالحـــة للزراعة لا يتجاوز ٠٤, هكتار (أى أقل من نصيب الفرد فى مصر من الأرض الصالحة للزراعة) إلا أن إنتاجـــية العامل الزراعى فى لبنان (القيمة المضافة لكل عامل زراعى) وصلت إلى ٢٧٤٠٩ دولار فى الفترة من ١٩٩٦– ١٩٩٨ ، فى حين أنها لم تتجاوز ١١٨٩ دولار فى مصر فى ذات الفترة ، وهذا يشـــير لـــيس إلـــى نـــدرة الموارد الاقتصادية ولكن إلى التقصير فى اســـتغلال المـــوارد الاقتصادية فى مصر مقارنة ببلد كلبنان ، وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا قارنا الإنتاجية الزراعية فى مصر بالإنتاجية الزراعـــية فـــى الـــيابان التى لا يتجاوز نصيب الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة فيها عن ٠٣, هكتار أى حوالى نصف نصيب الفرد فـــى مصـــر ، ومـــع ذلـــك تصل القيمة الزراعية المضافة للعامل الزراعى فى اليابان ٣١٠٩٤ دولار فى الفترة من ١٩٩٦–١٩٩٨ أى

حوالـــى ثلاثيـــن ضـــعفاً لإنتاجـــية العـــامل الـــزراعى المصرى[١٢] .

نخلـص ممـا سـبق إلى أن ندرة الموارد الاقتصادية والتقصير فى استغلالها يعد من الأسباب الجوهرية للفقر سواء على مستوى الدول أو علـى مستوى الأفراد ، وإذا كان التقصير فى استغلال الموارد يعبر عـن ضعف فى كفاءة الإنسان فإن ندرة المـوارد الاقتصادية تعبر أيضـاً عـن ضـعف فى كفـاءة الإنسان الذى لم يحاول البحث عن المـوارد التى أودعها الله سبحانه وتعالى هذه الأرض والتى تكفى كل البشر وهذا الأمر انعكس فى شكل انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وهـذا القـول يجـد تـبريره فى الرخاء الكبير الذى تتمتع به الدول المـتقدمة والتى تتمتع بكفاءة الإنسان الذى استطاع أن يستغل الكثير مـن الموارد التى عجزت شعوب الدول الفقيرة عن استغلالها ، ولذلك تقدمـوا هـم وتخلفـنا نحـن ، ولذلـك يصـدق فينا قول الشاعر " نعيب زماننا والعيب فينا وليس لزماننا عيب سوانا " ، ولذلك يمكننا االقـول أن تدنـى الكفاءة البشرية من الأسباب الرئيسية المسئولة عن نـدرة الموارد الاقتصادية وعن عدم استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمـثل (انخفـاض معـدلات النمو الاقتصادى) وبالتالى تكون من

---

[١٢] انظر :

- The world Bank.
World development report 2000/2001,op. cit.,pp.272, 288,289.

الأسباب الرئيسية للفقر ؛ وبالتالى فإن مكافحة الفقر تقتضى رفع كفاءة المـــوارد البشـــرية من خلال الاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الدخول وبالتالى علاج الفقر، وهذه هى الاستراتيجة التى نقترحها فى هذا البحث .

ثالثاً : عدم العدالة فى التوزيع

مـــن الأسباب الرئيسية للفقر أيضاً عدم العدالة فى توزيع الدخل سواء علـــى المســـتوى الدولـــى أم على المستوى المحلى ، فإذا نظرنا إلى الوضـــع علـــى المستوى الدولى نجد أن دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمـــريكا اللاتينـــية والكاريبى ودول أوربا وآسيا الوسطى ودول جنوب آسيا ودول شرق آسيا والمحيط الهادىء ودول الشرق الأوسط وشـــمال إفريقـــيا والذين يبلغ عدد سكانهم حوالى ٥،٨٣ مليارنسمة ويمثلون أكثر من ٨٥ ٪ من سكان العالم ، لا يتجاوز الناتج القومى الإجمـــالى لهم عن $\frac{٣}{٤}$ من الناتج القومى الإجمالى لدولة واحدة من الـــدول المـــتقدمة وهى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يبلغ الناتج القومـــى الإجمـــالى للولايات المتحدة الأمريكية والتى لا يتجاوز عدد ســـكانها ٥ ٪ مـــن سكان العالم فى عام ١٩٩٩ حوالى ٨٣٥١ مليار دولار ، فى حين لا يتجاوز الناتج القومى الإجمالى لحوالى ٨٥ ٪ من سكان العالم ٦٣١٠،٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ ؛ وإذا قارنا بين

الـــدول منخفضة ومتوسطة الدخل وبين الدول مرتفعة الدخل من حيث عـــدد الســـكان والناتج القومى الإجمالى نجد أن سكان الدول منخفضة ومتوســـطة الدخل يمثل ٨٥,١% من سكان العالم ، وأن الناتج القومى الإجمـــالى لهذه الدول مجتمعة وصل إلى ٢١,٦% من الناتج العالمى عـــام ١٩٩٩ ، فـــى حيـــن أن عدد سكان الدول مرتفعة الدخل يمث ١٤,٩% من سكان العالم وتستحوذ هذه الدول على ٧٨,٤% من الناتج العـــالمى عام ١٩٩٩ [١٣] كل ذلك يؤكد عدم العدالة فى التوزيع على المستوى الدولى ، والوضع لا يختلف كثيراً على المستوى المحلى فى مصـــر ، حيث تشير إحصائيات البنك الدولى إلى أن أدنى ١٠% من الســـكان يحصـــلون على ٤,٢ % من الدخل القومى فى حين يحصل أعلـــى ١٠% من السكان على ٢٦,٤%من الدخل القومى فى مصر ، وإذا نظـــرنا إلى دخل أدنى ٢٠% من السكان فى مصر فإننا نجد أنه لا يـــتجاوز ٩,٦% مـــن الدخل القومى فى حين أن أعلى ٢٠٪ من السكان تحصل على حوالى ٤٠,٢% من الدخل القومى . [١٤]

نخلـــص ممـــا سبق إلى أن عدم العدالة فى توزيع الدخول سواء على المستوى الدولى أم على المستوى المحلى من شأنه أن يبقى الفقر إلى أن يتم إعادة توزيع الدخل على نحو أكثر عدالة .

---

[١٣] انظر :

Ibid ,pp.272-273.

[١٤] انظر :

-Ibid ,pp.282.

رابعاً : المخاطر الداخلية والخارجية :[١٥]

أ – المخاطر الداخلية

الفقـــر قد يتولد بسبب ظهور بعض المخاطر الداخلية ومن المخاطر الداخلية التى قد تؤدى إلى تفشى الفقر :

١– انتشـــار الأمـــراض الفـــتاكة فى المجتمع كالإيدز والالتهاب الرئوى والسل وغيرها .

٢–تـــزايد كـــبار الســـن كنسبة من عدد السكان فى المجتمع يعد من المخاطر التى تواجه الدول خاصة الدول النامية .

---

(١٥) انظر :

-Ibid ,pp.161-176.

- Karima Korayem.

Poverty and employment inadequancy in Egypt , L'Egypte contemporaine , societe Egyptienne d'Economie politique, de statistique et de legislation , October 2001, pp.65-97 .

- Abdalla A. Hanafy

The negative side of globalization " l'Egypt contemporine, societe Egyptinne D'Economie polotique de statistique et de legislation, october 2001.

- Malccolm Waters

" Globalization " London , 1995, pp.72-75 .

٣- تفشى الجريمة والعنف يعتبر من المخاطر التى من شأنها أن تزيد من معدل الفقر .

٤- البطالة وانخفاض الأجور ، وذلك كأثر لسياسة الخصخصة وغيرها من سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تتبعها العديد من البلدان النامية ومنها مصر .

٥- قصور المحاصيل والتقلبات فى أسعار الأغذية كأثر لتقلبات الطقس أو للتقلبات فى السوق العالمى من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء وبالتالى تزايد معدل الفقر .

ب- المخاطر الخارجية

من أهم المخاطر الخارجية التى قد تؤدى إلى ظهور الفقر وإلى تفاقمه الآتى :

١- الكوارث الطبيعية

يشير تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى أن البلدان النامية كثيفة السكان أكثر البلدان تعرضاً للكوارث الطبيعية ، ففى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ حدث ٩٤ ٪ من الكوارث الطبيعية الكبيرة فى البلدان النامية ، ولعل ما حدث أخيراً فى كارثة تسونامى فى نهاية عام ٢٠٠٤ يؤكد ذلك ، حيث

ترتب على الزلزال الذى حدث فى جزيرة سومطرة الإندونيسية خسائر كبيرة فى الأرواح والأموال .

ومـــن شـــأن مثل هذه الكوارث أن تزيد من معدلات الفقر داخل المجتمع لأنها تدمر كل شىء ولا تبقى شىء .

٢ – الصدمات الاقتصادية والآثار السلبية للعولمة .

ومن هذه الصدمات الركود العالمى ووضع القيود على صادرات الـــدول النامـــية ، هروب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المـــتقدمة ، تفـــاقم مشـــكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، ارتفاع أســـعار الغذاء ، تدهور معدلات التبادل الدولى بالنسبة للدول النامية ، فمن شأن هذه الأزمات أن تؤدى إلى انخفاض الدخول فى الدول النامية وإلـــى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالى يتزايد معدل الفقر ، كذلك فإن للعولمة العديد من الآثار السلبية التى يمكن أن تمارسها على الاقتصاد المصـــرى ومـــنها خفض الناتج المحلى وتزايد معدلات البطالة بسبب المنافســـة الشديدة للشركات متعددة الجنسية ، وانخفاض الاستثمارات الأجنبـــية وضع القيودعلى الهجرة للدول المتقدمة وما يترتب عليه من انخفاض تحويلات العاملين فى الخارج.

المبحث الثالث
تطور الفقر فى مصر

بعد أن عرضنا فى المبحث السابق لمعنى الفقر ومؤشراته وأسبابه فإننا سنعرض فى هذا المبحث إن شاء الله لتطور الفقر فى مصر ، من خلال تطور مؤشرات الدخل ومن خلال المؤشرات الاجتماعية ، وذلك على نهج البنك الدولى فى عرض تطور الفقر فى العالم .[١٦]

أولاً : تطور فقر الدخل فى مصر .

نظراً لعدم وجود إحصائيات موحدة المصدر ومتواترة عن تطور فقر الدخل فى مصر ، فإننا نعرض لبعض الإحصائيات المتوافرة فى هذا الصدد :

---

[١٦] انظر :

- The World Bank
World development report 2000/2001,op.cit.,pp.22-29 .

١ – تطور الأسر الفقيرة فى مصر

الجدول التالى يبين تطور نسبة الأسر الفقيرة فى مصر
فى الفترة من ١٩٥٨ / ١٩٨٤

السنة	المنطقة	نسبة الاسر الفقيرة	عدد الأسر الفقيرة بالألف
١٩٥٩/١٩٥٨	ريف	٣٥٪	١١٦١
	حضر	٣٠٪	٥٩٧
١٩٧٥/١٩٧٤	ريف	٤٤٪	١٨٣٣
	حضر	٣٤,٥٪	١٠٧٦
١٩٨٢/١٩٨١	ريف	٢٤,٢ – ٢٩,٧٪	١٠٢٣-١٣٤٠
	حضر	٢٢,٥ – ٣٠,٤ ٪	٧٥٦-١١٩٦
١٩٨٤	ريف	٣٣,٧ – ٤٧,٢٪	١٤٧٦,١-٢٠٦٧,٤
	حضر	٣٤ – ٥١,١ ٪	١٤٤٤,٧-٢١٧١,٢

المصدر : World Bank , Poverty alleviation and adjustment in Egypt , Vol.II , 1990 كما هو مثبت فى بحث د/ هبة أحمد نصار بعنوان " بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر " المقدم لمؤتمر " الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٣٩.

ويتبين من الجدول السابق أن معدل الفقر فى مصر زاد فى عام ١٩٨٤ بالمقارنة بعام ١٩٥٨ فى كل من الحضر والريف إذا أخذنا بالتقديرات التى تعتمد على أسعار السوق حيث زاد عدد الأسر الفقيرة فى الريف من ٣٥٪ كنسبة من عدد الأسر المصرية فى عام ١٩٥٨ إلى ٤٧,٢٪ عام ١٩٨٤ ، وفى الحضر من ٣٠٪ عام ١٩٥٨ إلى ٥١,١% عام ١٩٨٤ ، ويلاحظ على هذه البيانات أيضاً أن نسبة الزيادة فى معدل الفقر كانت أكبر فى الحضر بالمقارنة بالريف ،كما يلاحظ أيضاً على الجدول السابق،انخفاض نسبة الفقر فى حضر وريف

مصر فى الفترة ١٩٨٢/١٩٨١ ، ولعل السبب فى ذلك هو تزايد هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وتزايد الدخول على أثر ذلك .[١٧]

٢ - *نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولى*

أ - نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً فى مصر .[١٨]

إذا نظرنا إلى تطور نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً فى مصر ، نجد أن هذه النسبة انخفضت من ٧,٦% فى الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٥ إلى ٣,١% عام ١٩٩٥ ، وذلك حسب تقديرات البنك الدولى وهذا يشير إلى تحسن ملحوظ فى دخول نسبة كبيرة من الأفراد إبتداءً من عام ١٩٩٥ بالمقارنة بالفترة السابقة عليها.

ب- نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً

بالنظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً فى مصر نجد أن هذه النسبة بلغت ٥٢,٧%عام ١٩٩٥ ، وهذه النسبة تقارب نسبة ذات المؤشر فى الصين حيث بلغت

---

(١٧) انظر : د/ هبة أحمد نصار
بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، ص١٢٦ .

(١٨) انظر :
- The world Bank.
World development report 2000/2001,op. cit.,p.233.

هناك ٥٢,٦% عام ١٩٩٩ ، وبلغت هذه النسبة فى باكستان ٨٤,٧% عـــام ١٩٩٦ وفى الهند ٨٦,٢% عام ١٩٩٧ وفى مالى ٩٠,٦% عام ١٩٩٤ .

٣- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومى .

بملاحظة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومى فى مصر فى تقارير البنك الدولى ، نجد أن هذه النسبة بلغت ٢٣,٣% فى الريف ، ٢٢,٥% فى الحضر وعلى المستوى القومى ٢٢,٩ فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ .

٤- خطـــوط الفقـــر فى مصر طبقاً لمسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ .

وفقـــاً للمســـح الـــذى أجـــراه الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والإحصـــاء عـــن الفقر فى مصر ، فإنه تم وضع حدين للفقر ، وكان الحد الأدنى للفقر فى مصر هو ١٢٩٧ جنيهاً فى الحضر و٩٥٥جنيهاً فى الريف ، أما الحد الأعلى للفقر فهو ١٩٥٢,٩ جنيهاً فى الحضر و ١٣٤٢,٦جنـــيهاً فى الريف ، وتبين أن نسبة الفقراء طبقاً للحد الأدنى للفقـــر فى مصربلغت فى الحضر بالنسبة للذكور ١٨,٢٠% وبالنسبة للإنـــاث ١٨,٦٩% ، كمـــا أنهـــا بلغـــت فـــى الريف بالنسبة للذكور ٢٠,٩٨% وبالنســـبة للإنـــاث ٢١,٨٥% ، أما نسبة الفقراء فى مصر طـــبقاً للحـــد الأعلـــى للفقر فإنها قد زادت فى الحضر إلى ٤٥,٨٢%

بالنسبة للذكور و٤٦,٣٣% بالنسبة للإناث ، أما فى الريف فإنها قد وصلت إلى ٥١,٦٥% بالنسبة للذكور ، ٥٢,٩١ بالنسبة للإناث .[١٩]

وصفوة القول فيما يتعلق بمؤشرات فقر الدخل فى مصر أن هناك اتفاق بين تقديرات البنك الدولى وتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فيما يتعلق بالفقراء كنسبة من السكان طبقاً لخطوط الفقر الأعلى ، حيث تصل هذه النسبة طبقاً لمؤشرات البنك الدولى عن عامى ١٩٩٥-١٩٩٦ حوالى ٥٢% ، وطبقاً لمؤشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى ٤٩,١٤% (متوسط فقر الحضر والريف) ، كما أننا لاحظنا أن نسبة الفقر فى الريف تزيد عن نسبة الفقر فى الحضر ، وهذا يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتحسين الدخول فى الريف خاصة دخول الإناث من خلال برامج الحكومة لمكافحة الفقر .

ثانياً : تطور فقر الخدمات الاجتماعية فى مصر .

نعرض فى هذا الجزء تطور بعض المؤشرات الاجتماعية والتى تعكس فقر الخدمات الاجتماعية فى مصر :

---

(١٩) انظر :

- Heba El-Laithy
the Gender dimensions of poverty in Egypt , op.cit., pp.8,10,11

١- تطور الإنفاق على التعليم ومؤشرات التعليم فى مصر

تشير بيانات البنك الدولى إلى انخفاض الإنفاق العام على التعليم فى مصـــر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٥,٧% عام ١٩٨٠، إلـــى ٤,٨%عام ١٩٩٧ (فى حين أنه وصل إلى ٧,٦% فى إسرائيل عام ١٩٩٧) وذلك على الرغم من أن مؤشرات البنك الأخرى ، تشير إلى تزايد نسبة القيد فى التعليم الابتدائى والثانوى ، حيث تزايدت نسبة القـــيد فـــى التعليم الابتدائى من ٧٢% كنسبة من المجموعة العمرية المناســـبة عام ١٩٨٠ إلى ٩٥% عام ١٩٩٧ ، كما تزايدت نسبة القيد فـــى التعليم الثانوى من ٤٣% كنسبة من المجموعة العمرية المناسبة عام ١٩٨٠ إلى ٧٣% عام ١٩٩٧ ، وإذا افترضنا صحة هذه البيانات، فـــإن ذلـــك يشـــير إلى تدنى المستوى التعليمى فى مصر ،فمن غير المعقول أن يشير تدنى الإنفاق العام على التعليم وتزايد أعداد التلاميذ (الناتج عن تزايد السكان)إلى تحسن فى المستوى التعليمى إلا فى حالة زيـــادة الإنفـــاق الخـــاص على التعليم فى مصر وإذا ثبت صحة هذا الافتراض الأخير ، فإن ذلك يعنى أن الإنفاق الخاص على التعليم فى مصر سوف يؤدى إلى انخفاض الدخل الحقيقى للأسرة المصرية، وهذا بـــدوره ســـيؤثر سلبياً على معدلات الاستهلاك والادخار فى المجتمع وسوف يزيد من معدلات الفقر،والواقع فى مصر يؤكد ذلك، خاصة فى ظـــل تفشـــى ظاهرة الدروس الخصوصية التى زاد قيمة المنفق عليها

سنوياً العشرة مليارات جنيه فى مصر[٢٠]، وتشير الإحصائيات الأخيرة للبنك الدولى أن صافى نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائى فى مصر ، انخفضت فى الفترة الأخيرة إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠١ -٢٠٠٢ ، ولعل ذلك كان راجعاً إلى ارتفاع تكلفة التعليم فى ظل انخفاض الإنفاق العام على التعليم ، كما أنه قد يكون راجعاً إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد فى ظل ارتفاع معدلات التضخم فى مصر وإلى ظاهرة الركود الاقتصادى التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الأخيرة من القرن العشرين . [٢١]

وكأثر لما سبق نجد أن معدل أمية البالغين فى مصر تزايد ليصل إلى ٥٥,٦٪ عام ٢٠٠٢ (وكانت أمية الإناث ٥٨٪ والذكور ٣٥٪ عام ١٩٩٨)؛ ومما لا شك فيه أن بقاء الأمية بهذا المستوى المرتفع من شأنه أن يعمق جذور الفقر فى المجتمع المصرى . [٢٢]

---

[٢٠] انظر:

د/ محمود حامد محمود ، مشكلة السيولة فى الاقتصاد المصرى وتداعياتها الاقتصادية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٣ .

[٢١] انظر :

د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى ، ظاهرة الركود الاقتصادى فى مصر (أسبابها وطرق علاجها) دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ، ١٧ ، ١٨ .

[٢٢] انظر:

- The world Bank.=
=World development report 2003,Sustainable development in a dynamic world , world Bank ,2003 p.234.=

- الأمم المتحدة

تطور الإنفاق على الصحة ومؤشرات الصحة فى مصر.

إذا استعرضنا تطور الإنفاق العام على الصحة فى مصر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فإننا نجد أن تقارير البنك الدولى تشير إلى تدنى هذه النسبة فى مصر مقارنة بالعديد من الدول الرأسمالية ، فعلى سبيل المثال بلغ الإنفاق العام على الصحة فى مصر فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ ١٫٨٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فى حين أنه وصل إلى ٧٫١٪ فى فرنسا ، ٨٫٣٪ فى ألمانيا .

وإذا إنتقلنا إلى معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حى نجدها قد انخفضت فى مصر من ١٢٠ عام ١٩٨٠ إلى ٤٩ عام ١٩٩٨ ، ولكنها فى فرنسا انخفضت من ١٠ عام ١٩٨٠ إلى ٥ عام ١٩٩٨ *.

كما أن معدل الخصوبة (معدل المواليد لكل إمرأة) إنخفض فى مصر من ٥٫١ عام ١٩٨٠ ، إلى ٣٫٢ عام ١٩٩٨ ، ولكنه انخفض فى دولة الكويت من ٥٫٣ عام ١٩٨٠ إلى ٢٫٨ عام ١٩٩٨ ، وإذا تتبعنا تطور مؤشر معدل وفيات الأمهات فى مصر ، نجده ١٧٠ لكل

---

* تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ، ص ١٤١ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠٠٤ .

١٠٠٠٠٠ فـــى الفـــترة مـــن١٩٩٠-١٩٩٨ ، وهذا العدد يصل إلى ٥ حالات فى الكويت وحالة واحدة فى اليونان خلال ذات الفترة .

وإذا نظرنا إلى فرص الحصول على مصدر للمياه المحسنة كنسبة من السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص نجدها قد انخفضت فى مصر من ٩٠٪ فى الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٥ إلى ٦٤٪ فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ ؛ وهـــذه النسبة تتحسن فى معظم الدول ، وهذا يشير إلى عدم قـــدرة الحكومـــة على مواجهة تزايد الطلب على المياه المحسنة، كأثر للزيادة السكانية ، حيث تزايد عدد السكان فى مصر من ٣٩،٣ مليون عـــام ١٩٨٥ إلى ٧٠،٥ مليون عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليون عام ٢٠١٥ .

نخلـــص مـــن كل ما سبق إلى أن مؤشرات التعليم والصحة فى مصر تؤكـــد فقر هذه الخدمات فى مصر بالمقارنة بالدول ألأخرى ، والذى يؤكد ذلك بالإضافة إلى ما سبق أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ يصنف مصر بالنسبة لفقر البشر (الناتج عن تدنـــى نصيب الفرد من التنمية البشرية) فى المرتبة ٤٧ من إجمالى ٩٥ دولة نامية وفى المرتبة ١١٥ بالنسبة لكل دول العالم البالغ عددها ١٧٣ دولة ومصر تعتبر من الدول التى تتميز بتنمية بشرية متوسطة ، حيـــث تصـــل أدنـــى مســـتويات الفقر البشرى فى الدول النامية فى أروجـــواى وتشيلى حيث تسجل مستويات الفقر البشرى فى هذه الدول

أقل من ٥٪ ، فى حين أن هذا المستوى يصل إلى أعلى حد له فى دول مثل النيجر وإثيوبيا حيث يزيد عن ٥٠٪ ، أما فى مصر فمستوى الفقر البشرى يصل إلى ٣٠,٩٪ ، وهى نسبة عالية جداً بالنسبة للمكانة الحضارية لمصر ، وعلى ذلك فإننا نرى أن أى جهد تقوم به الحكومة لمكافحة الفقر لن يكتب له النجاح إلا إذا أصلحت الدولة البشر ، لأن البشر يعتبرون بمثابة التربة التى إن صلحت يصلح الزرع الذى يوضع فيها والعكس .

وبناء على ما سبق فإننا نرى أن السبب الرئيسي للفقر فى مصر ليس هو انخفاض الدخول (لأن ذلك نتيجة للفقر) ،ولا ندرة الموارد (فكم من دولة مواردها نادرة ومع ذلك غنية كاليابان) ولا الكوارث الطبيعية ولكن هو الإنسان ذاته ، فإذا كان هذا الإنسان جاهلا ومريضا فمن المنطقى أن ينخفض دخله وتندر موارده ويتعرض للمعاناة وللخطر باستمرار ، أما إذا كان هذا الإنسان متعلما وقويا ، فإنه يستطيع أن يقهر الحرمان المادى والمعنوى ، وعلى ذلك فإننا نرى أنه إذا كانت الحكومة فى حاجة إلى أقصر طريق لعلاج الفقر فى مصر فهو طريق الاستثمار فى رأس المال البشرى ، لأن هذه الطريقة ستعالج الفقر من جذوره ، وليس مظاهرة فقط كما تفعل الوسائل الأخرى لمعالجة الفقر كشبكات الأمان الاجتماعى وعلى ذلك فالاستثمار فى رأس المال البشرى هو الاستراتيجية الفعالة لمكافحة

الفقر فى مصر ، ومسئولية مكافحة الفقر من خلال الاستثمار فى رأس المال البشرى ليس مسئولية الحكومة بمفردها ولكنه واجب وطنى وديني على كل قادر سواء بالمال أو المجهود ، وسنبين فى الفصل التالى إن شاء الله كيف يمكن أن يؤدى الاستثمار فى رأس المال البشرى إلى مكافحة الفقر فى مصر ، حتى تتبوأ مصر مكانتها وسط الأمم .

الفصل الثانى
الاستثمار فى رأس المال البشرى
وعلاج الفقر فى مصر

تنقسم الدراسة فى هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول : التعريف بالاستثمار فى رأس المال البشرى

المبحث الثانى : الاستثمار فى التعليم والصحة وأثره على مكافحة الفقر فى مصر .

المبحث الثالث : الاستثمار فى السكان والتغذية وأثره على مكافحة الفقرفى مصر .

المبحث الأول

التعريف بالاستثمار فى رأس المال البشرى

قبل أن نبدأ فى عرض عناصر الاستثمار فى رأس المال البشرى ودورها فى علاج الفقر فى مصر ، فإنه يجدر بنا أن نعرض لمفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى ، وموقع الاستثمار فى رأس المال البشرى من استراتيجيات علاج الفقر ومزايا الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ودور الدولة والقطاع الخاص فى هذا الاستثمار ، وعلى ذلك فإن الدراسة فى هذا المبحث تنقسم إلى العناصر التالية :-

١- مفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى

٢- الاستثمار فى رأس المال البشرى وسياسات معالجة الفقر

٣- مزايا الاستثمار فى رأس المال البشرى

٤- دور الدولة والقطاع الخاص فى الاستثمار فى رأس المال البشرى

وذلك على البيان التالى :

أولاً : مفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى

١-التمييز بين رأس المال البشرى ورأس المال الطبيعى والمادى [٢٣]

المخـــزون الرأسمالى The Stock of Capital يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة عناصر وهى :

- المخزون من رأس المال الطبيعى
- المخزون من رأس المال المادى
- المخزون من رأس المال البشرى

فالمخزون من رأس المال الطبيعى The Stock of natural capital يتكون من الموارد الطبيعية الموجودة فى الأرض مثل المناخ الجوى،

---

[٢٣] انظر :

- Keith Griffin and Terry Mckinley

" Implementing a human development strategy " scholary and reference division , St. Martin's press , inc.,175 fifth Avenue , New York ,1994, pp.2-3.

البحار ، المحيطات ، الأنهار ، النباتات ، الحيوانات ، التربة ، المعادن، وهذه الموارد يمكن أن تستهلك ، كما يمكن أن تبقى كما هى دون استهلاك، كما أنها يمكن أن تزيد – زراعة المزيد من الأشجار– ويمكن تحويل الموارد الطبيعية أيضاً إلى رأس مال مادى ، وذلك عند استخدام المواد الخام فى الإنتاج .

أما المخزون من رأس المال المادى

The Stock of physical capital

فهو يتكون من الوسائل التى تستخدم فى الإنتاج مثل الآلات والتجهيزات والبنية الأساسية المادية كالطرق والكبارى والمطارات والموانىء ؛ وهذه الموارد يمكن أن تستهلك أو تبقى بدون استهلاك، وتحتاج إلى صيانة ، كما يمكن تتحول إلى أشكال أخرى من أشكال الرأسمال .

وأخيراً فإن المخزون من رأس المال البشرى

The Stock of human capital

فهو يتكون من المعارف والخبرات والمهارات والقدرات والإبداعات التى يتمتع بها الإنسان ، والإنسان يكتسب هذه العناصر من خلال طرق مختلفة كالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام المختلفة ؛ ورأس المال البشرى بالمعنى السابق يمكن أن يتدهور فى المجتمع إذا لم تتم المحافظة عليه تماماً كرأس المال المادى والطبيعي الذى يحتاج إلى

صـــيانة وتجديـــد ، وعلى ذلك فيجب الاهتمام بالإنسان -موضوع الاهـــتمام- قـــبل ان يولد ولا بد من العناية به بعد ان يولد كما يجب الاهـــتمام بالتغذية المدرسية وبرامج التغذية خارج المدرسة كما يجب الاهـــتمام بضمان حصوله على مياه عذبة للشرب وحماية صحتة من الأمراض وقبل ذلك تعليمه وتدريبه ، وذلك لضمان بقاء هذا المخزون بصورة جيدة لاستخدامه فى تحقيق أهداف المجتمع المختلفة.

٢ -*المقصود بالاستثمار فى راس المال البشرى :*

يـــرى البعض[٢٤] ان الاستثمار فى راس المال البشرى يشير الى مجموعة التدفقات المالية التى تنفق على الموارد البشرية من اجل زيـــادة إنتاجيـــتها فـــى المستقبل ، فى حين يرى البعض[٢٥] ان الاســـتثمار فى راس المال البشرى يعنى الاستثمار فى الإنسان ، وذلك على أساس ان الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي ، واذا كـــان راس المـــال البشرى يعنى مجموع المهارات والخبرة لليد العاملـــة اللازمة لاستغلال راس المال المادى ، وكذلك المستوى

---

(٢٤) انظر:

- David W. Pearce
" Macmillan dictionary of modern Economics " Fourth edition , the Macmillan press LTD, London , 1992 , P. 188.

(٢٥) انظر :

د/ عـــبد الله الصـــعيدى ،محاضرات فى التحليل الاقتصادى الكلى ، كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ٤٨ – ٥٠ .

الصـــحى الذى يسمح بالمحافظة على مقدرة القوى العاملة ، فان تكويـــن راس المال البشرى هذا يتم من خلال الإنفاق الاستثماري فـــى مجالات التعليم والصحة والوعى والثقافة وكل ما يؤدى الى زيادة الخبرة والمهارة والمقدرة الإنتاجية للإنسان .

ثانيا : الاستثمار فى راس المال البشرى وسياسات معالجة الفقر

فـــى الخمسينات والستينات رأى الكثيرون فى النمو الاقتصادى مـــن خلال الاستثمار فى رأس المال المادى الوسيلة الرئيسية للإقلال من الفقر ، وفى السبعينات تحول الاهتمام الى الأداء المباشر للخدمات الصحية والتغذوية والتعليمية ، وذلك على أساس عدم كفاية الاستثمار فـــى راس المال المادى لتحقيق النمو ولتخفيض عدد الفقراء وشهدت الثمانينات تحولا آخر ، فقد ناضلت العديد من البلدان خاصة فى امريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء لتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلى التى تتبناها المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولى والبـــنك الدولـــى وذلك بهدف تحسين ادارة الاقتصاد ، ورفع معدلات النمو ، وفى عام ١٩٩٠ اقترح " تقرير عن التنمية فى العالم " الصادر عـــن البـــنك الدولى استراتيجية ذات شقين لعلاج الفقر ، حيث يتعلق الشـــق الاول مـــن هذة الاستراتيجية بتشجيع النمو المكثف لاستخدام الايـــدى العاملـــة من خلال الانفتاح الاقتصادي والاستثمار فى مرافق البنـــية الأساسية وتعلق الشق الثانى من الاستراتيجية بتوفير الخدمات

الاجتماعـــية الأساسية للفقراء كالرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة والـــتغذية والتعليم الأســـاسي[٢٦] ويقدم تقرير عن التنمـــية فى العالم لســـنة ٢٠٠٠ /٢٠٠١ نهجا شاملا للقضاء على الفقر ويقوم هذا النهج على ثلاثة محاور وهى:-

المحور الأول :- تعزيز إتاحة الفرص أمام الفقراء

وذلـــك مـــن خـــلال توفـــير الوظائف والائتمان والطرق والكهرباء والاسواق اللازمة لبيع منتجاتهم والمدارس والمياة والصرف الصحى والخدمات الصحية وبناء الاصول البشرية للفقراء.

المحور الثانى : تسهيل التمكين من أسباب القوة

وذلـــك مـــن خـــلال إجـــراء تغيرات فى نظم الإدارة بحيث يتم تقديم الخدمـــات العامة بطريقة أكثر كفاءة وشفافية وبتقوية مشاركة الفقراء فى اتخاذ القرارات على المستوى المحلى .

---

(٢٦) انظر:

- The world Bank.
World development report 1990: Poverty , New York : Oxford university press , 1990 , pp-14-15.

- The World bank .
" Poverty Rduction Handbook , the world Bank , Washington , D.C. ,USA, 1993 ,p.34.

المحور الثالث : تحسين الأمن

وذلك لتخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والعجز والعنف وتشجيع الاستثمار فى رأس المال البشرى .

وباستعراض سياسات مكافحة الفقر يتبين لنا أن هناك حزمة من السياسات تهدف إلى خفض أعداد الفقراء فى العالم ، وهذه السياسات يمكن تقسيمها إلى نوعين من السياسات على النحو التالى:

النوع الأول : سياسات تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادى والعمالة(٢٧) .

وهذه السياسات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات :

المجموعة الأولى : سياسات محفزة

وهذه السياسات تشمل الجوانب التالية :

١ – التعريفة الجمركية وقيود التجارة

---

(٢٧) انظر

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen

" The Role of Government and the private sector in fighting poverty " world bank , Washington , D.C., 1997 ,pp.3-7.

- The World bank .

" Poverty Reduction Handbook , op.cit.,pp.35-43.

- The World bank .

" world Bank ,annual report 1993 , the world bank , Washington , D.C.1993 ,pp. 52-56.

وتقـــوم هذه السياسات على أساس تحرير التجارة الدولية ، نظراً لأن الـــدول الـــتى تتمتع بوفرة الإنتاج ستستفيد من تحرير التجارة الدولية وتخســـر كثـــيراً إذا فرضت قيود على التجارة ، وتقييد التجارة يضر الدول الفقيرة لأنه يرفع أسعار الواردات ويؤدى إلى تقليل الصادرات، وتتمـــثل مشـــكلة الـــدول الفقيرة فى أن المـــورد الوفير فيها هو العمالـــة غـــير الماهـــرة ، فى حين أن رأس المـــال سواء المادى أم البشرى يعتبر نادراً فيها ، وتستطيع هذه الدول من خلال وفرة بعض العناصر الأخرى كالتربة أو البترول أن تحسن من أحوال الفقراء فى ظل حرية التجارة الدولية ، ولا يجوز رفع أسعار الضريبة الجمركية علـــى الـــواردات لأن ذلـــك يضـــر بالفقـــراء الذين يستهلكون السلع الضرورية المستوردة .

٢ – ضرائب محدودة

السياسة الضريبية يمكن أن تساهم فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى وذلـــك مـــن خلال الاهتمام بتوسيع قاعدة الضريبة وتخفيض متوسط أسعار الضرائب فى كافة قطاعات الاقتصاد ؛ فالهيكل الضريبى يجب أن يعاد مراجعته بصورة تؤدى إلى زيادة كفاءته وعدالته ، كما يجب اســـتبدال الضـــرائب المشوهة للاقتصاد بضرائب أخرى أقل تشويهاً للاقتصـــاد والمـــثال على ذلك استبدال الضريبة على القيمة المضافة بالضرائب على التجارة الخارجية ، لأن الضريبة على القيمة المضافة

أقل تشويهاً للاقتصاد ، كما يمكن حماية الفقراء من هذه الضرائب من خلال إعفاء السلع التى يستهلكها الفقراء من الخضوع للضريبة .

٣- القيود الواردة على الأسعار

بعـــض الدول تتبع سياسة الرقابة على الأسعار بالنسبة لبعض السلع ، وذلـــك لتخفيض أسعارها ولتكون فى متناول الفقراء ، كما تقوم بعض الدول الأخرى بتقديم الدعم للمنتجين المحليين وذلك أيضاً لتخفيض أســـعار بعـــض السلع لحماية الفقراء وضمان حصولهم على هذه السلع الهامة بالنسبة لهم .

٤- التأثير فى أسعار الحاصلات الزراعية

فـــى العديد من الدول النامية ، فإن الفقراء عادة يكونوا من المزارعين وصـــغار الملاك والحرفيين ، ومن أهم السياسات التى تؤثر فى أداء القطـــاع الزراعى الضرائب سواء المباشرة أم غير المباشرة ، وسعر الصـــرف والتجارة الخارجية ، ويجب على الدولة أن تتدخل فى هذه السياســـات بصورة تؤدى إلى تحسين أداء القطاع الزراعى كأن تقوم الدولـــة بإعفـــاء الحاصلات الزراعية من الضرائب سواء المباشرة أم غـــير المباشـــرة أو أن تقوم بتخفيض سعر الصرف ، لتشجيع زيادة الناتج الزراعى المحلى .

المجموعة الثانية : سياسات متعلقة بالإطار التنظيمى

قدرة الفقراء على المشاركة فى عملية النمو تتأثر بالإطار التنظيمى فى المجتمع والتى تؤثر فى كفاءة الأسواق ، وعلى ذلك فقيام الدولة بتطوير التشريعات واللوائح التى تحمى الفقراء من شأنها أن تساهم فى علاج ظاهرة الفقر ؛ ومن أهم المجالات التى ينبغى إعادة تنظيمها القواعد المنظمة للعمل فى السوق ، حتى تعمل فى صالح الفقراء ، حيث يترتب على سياسة رفع الأجور تخفيض عدد العمالة ، وتزايد البطالة ، وبالتالى تضر بالفقراء أما سياسة الحد الأدنى من الأجور فتساهم فى تزايد أعداد العمالة خاصة من الفقراء .

ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن قوانين العمل فى العديد من الدول تحدد عدد ساعات العمل التى يمكن أن تقوم بها المرأة وأنواع الأعمال إلا أن هذه التنظيمات قد لا تكون فى صالح المرأة، لأن أرباب الأعمال قد لا يحبذون تشغيل المرأة وفقاً لهذه الضوابط ، وهذا قد يؤثر سلباً على دخل المرأة خاصة التى تعول مما يزيد من مشكلة الفقر ، وهذا الأمر يحتاج إلى التطوير لحماية المرأة فى سوق العمل .

المجموعة الثالثة : سياسات الاقتصاد الكلى

من المعروف أن التوازن الداخلى والخارجى شرط ضرورى للنمو طويل الأجل ولتخفيض أعداد الفقراء ، وعلى ذلك فإن السياسات

المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف يجب أن تحافظ على إبقاء النمو الاقتصادى خلال الأجل الطويل وذلك من خلال منع ظهور أى تقلبات فـــى الاقتصاد الكلى ، وهذا يستوجب إبقاء الطلب المحلى فى متناول المـــوارد الاقتصـــادية المـــتاحة للمجتمع ، كما أنه يستوجب التكييف السريع مع الصدمات الخارجية . (٢٨)

النوع الثانى :- سياسات تهدف الى زيادة تراكم أصول الفقراء (٢٩)

قـــد يكـــون نظـــام الأسعار فى البلد ملائما للفقراء ، وقد يكون المناخ التنظـــيمى فى صالح الفقراء ، وسياسات الاقتصاد الكلى قد تعمل فى خدمة الفقراء ، ومع ذلك إذا لم يكن لدى الفقراء القدرة على الوصول إلى رأس المال بأنواعه المختلفة ، فإن قليل من التحسين سوف يتحقق لهـــم ، وذلك على أساس أن السياسات التى تشجع النمو طويل الأجل

---

(٢٨) لمـــزيد مـــن التفاصيل عن أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر انظر :

- Peters . Heller , A. Lans Bovenberg , thanos catsambas , Ke-yong chu , and Parthasarathi Shome .

" The implications of fund – supported adjustment programs for poverty , experiences in selected countries , international monetary fund , Washington , DC., 1988 , pp. 30-79 .

(٢٩) انظر :

- The World bank .

" Poverty Reduction Handbook , op.cit.,pp.44-50.

- Lionel Demery & tony Addison .

The alleviation of poverty under stuructural adjustment , world bank , Washington , D.C., 1987 ,pp.2-6.

سوف تؤثر كثيراً على الفقراء إذا كان لديهم القدرة على بناء رأسمالهم البشـــرى ، وإذا كـــان لديهم القدرة على الوصول الى الخدمات المالية المختلفة والقدرة على امتلاك الأراضى .

وهذا ما سنوضحه فيما يلى :-

١-الموارد البشرية

الخدمات الإجتماعية تؤثر على قدرة الفقراء فى تكوين رأس المال البشـــرى والـــذى يعتبر طريق النجاة الناجع للتخلص من الفقر ، والاســـتثمار فى رأس المال البشرى يتضمن الاستثمار فى التعليم والصـــحة والـــتغذية وخدمات تنظيم الأسرة ، ونظرا لأن الفقر يعـــرض صحة الإنسان للخطـــر فإن شيكات الآمان الإجتماعى يجـــب أن تهتم بتقديم خدمات الصحة والتغذية للفقراء ، كما يجب أن تمـــتد لتضمن أن فرص الأطفال فى الوصول الى المدرسة لم يـــتم التضـــحية بها من أجل حاجة الأسرة لزيادة دخلها من خلال تشـــغيل الأطفال ، ولايمكن إنكار دور الإنفاق الحكومى فى مجال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذاء ، كما سنبين فيما بعد .

٢-زيادة فرص الحصول على الإئتمان .

القطـــاع المـــالى يلعب دوراً بالغ الأهمية فى تخصيص الموارد ، وســـعر الفـــائدة هـــو المحدد الرئيسى للإختيار مابين الإستهلاك والإدخار ، وأسواق المال التى تحدد أى الإستثمارات الخاصة سيتم

تمويلهـــا ، وبالنســـبة للفقراء فإن الوصول الى الإئتمان يعتبر فى غاية الأهمية لتمويل الإستثمارات ولزيادة الإنتاجية والدخل ولكن الحصـــول على هذا الإئتمان يكون فى مقابل دفع ثمن وهو الفائدة وهـــذه تمثل مشكلة أمام الفقراء أيضا ، هناك مشكلة أخرى تتعلق بمخاطر الإستثمار كعدم كفاية العائد لتغطية التكاليف ، ويجب على الحكومة أن تقدم أعانات من أجل توفير الإئتمان الرخيص للفقراء.

٣-زيادة فرص الحصول على الأرض

يجـــب علـــى الـــدول أن تتبـــنى ترتيبات لضمان إمتلاك الفقراء لـــلأرض، وهذا يقتضى تعديل بعض القوانين ، ومن شأن ذلك أن يساهم فى خفض أعداد الفقراء خاصة فى الريف ، كما يجب على الدولـــة أن تشـــجع أتباع نظام المزارعة لأنه يؤدى الى حصول المزارعيـــن الفقـــراء على حصة من ناتج الأرض الزراعية وهذا ســـيخفف من حدة الفقر ، أيضاً من شأن توسيع كردون المدن أن يـــؤدى الـــى زيـــادة المعروض من المساكن ويخفض من تكلفة المساكن فى المدن ، كما أنه سيؤدى الى تشغيل المزيد من العمال وإستصـــلاح المـــزيد من الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية وهذا يعنى المزيد من التشغيل للفقراء وهذا يقتضى بعض التعديلات فى التشريعات واللوائح المنظمة للبناء داخل المدن .

٤-سياسات البيئة

يترتب على تلوث البيئة بأشكاله المختلفة زيادة التكاليف الإجتماعية، حيث تزيد تكاليف الرعاية الصحية ومعدلات الوفاه وفقدان الإنتاجية وإنخفاض الإنتاج فى القطاعات التى تعتمد على الموارد الطبيعية ، ومن شأن كل ذلك أن يزيد من دائرة الفقر فى المجتمع، وعلى ذلك فمن شأن إتباع سياسات لمنع تلوث البيئة أن يؤدى الى تحسين صحة الفقراء وبالتالى تزيد قدرتهم على العمل والإنتاج وتنخفض أعداد الفقراء.

ونخلص من كل ماسبق الى أن الاستثمار فى رأس المال البشرى يمثل مكان الصدارة فى سياسات مكافحة الفقر ، سواء تلك السياسات التى تهدف الى رفع معدلات النمو الإقتصادى أو التى تهدف الى زيادة تراكم أصول الفقراء ، لأنه يعزز إمكانيات النمو والعمالة كما أنه يزيد من دخول الفقراء وبالتالى يزيد من تراكم الأصول لدى الفقراء فيتحولوا من دائرة الفقر الى دائرة الغنى والرخاء ، وهذا ما سنوضحه بالتفصيل فى العنصر التالى .

ثالثا :- مزايا الاستثمار فى رأس المال البشرى

لقد أدرك العالم مؤخراً بعد ظهور الآثار الاجتماعية المعاكسة لسياسات الإصلاح الإقتصادى التى يتبناها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى فى الدول النامية ومصر [٣٠] أن الإستثمار فى رأس المال البشرى يمكنه أن يلعب دوراً محورياً فى عملية التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر [٣١] وذلك من خلال الاهتمام

---

[٣٠] انظر ذلك فى المراجع التالية :

- Karima Korayem.

Poverty and employment inadequancy in Egypt , L'Egypte contemporaine , societe Egyptienne d'economie politique, de statistique et de legislation ,op , cit., pp.65-97 .

-Amal Nagah ElBeshbishi.

The effect of the world bank's structural adjustment programs on reducing poverty in the middle east and north Africa . L'Egypte contemporaine societe Egyptienne d' economie politique de statistique et de le'gislation , le Caire , 2000.

- T. Killick

Structural adjustment and poverty alleviation , UNCTAD/ PA/7, May 1994 , PP.5-11.

- Doug Bandow and Ian Vasquez

perpetuating poverty , the world bank , the IMF, and the developing world , CATO institute , Washington , D.C., 1994.

[٣١] انظر فى ذلك:=

بالإســـتثمار فى التعليم والصحة، وإذا كان رأس المال البشرى يعتبر عنصـــر واحد من عناصر المخزون الرأسمالي الإ أنه مع ذلك يعتبر أهـــم هذه العناصر بالنسبة لعملية التنمية الإقتصادية ومحاربة الفقر ؛ والذى يؤكد ذلك أن بعض الدول النامية إستثمرت بغزارة فى الموارد الطبيعـــية ، ولكـــن التكالـــيف المصاحبة لمحاولة إستثمار هذه الميزة النســـبية فى التجارة الدولية كان مخيبا للآمال[٣٢] أما الميزة النســـبية

=- Sven Sandstrom

An effective strategy for poverty reduction , world bank , Washington , D.C., 1993 , PP. 1-6 .

- The World bank .
" Poverty Rduction Handbook , op.cit., pp.44-45.

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sectore in fighting poverty , op.cit., pp.IX-XVI.

- Keith Griffin and Terry Mckinley
" Implementing a human development strategy" , op. cit., pp. 4-5.

- Paul Streeten
Strategies for human development , global poverty and unemployment , Handelshojskolens for lag, Denmark , 1994 , pp. 107-108.

- The World Bank

World development report 1990 , poverty ,op. cit., pp. 102-128.

[٣٢] انظر :=

=- Keith Griffin and Terry Mckinley
Implementing a human development strategy , op., cit., p.21 .

للإســـــتثمار فـــى رأس المـــال البشـــرى خلال الأجل الطويل فهى أفضـــــل بكثير من الميزة النسبية للإستثمار فى رأس المال الطبيعى والـــذى يصاحبه خارجانيات سالبة عالية التكاليف بالنسبة للمجتمع ، ويجب على الحكومات أن تضع ذلك فى إعتبارها عند وضع سياسات التنمية وإلا فإنها تكون قد أهدرت رأس المال البشرى لديها .

ومن الملاحظ أن تجارب العديد من الدول تؤكد أفضلية الاستثمار فى رأس المـــال البشـــرى ، تفسير ذلك أن العديد من الدول النامية خلال الثمانيـــنات اعـــتمدت بنسبة كبيرة على الصادرات من السلع الأولية وعانت من تدهور معدلات التبادل الدولى بالنسبة لهذه السلع ، فى حين أن تلـــك الـــدول التى نجحت فى زيادة الصادرات من السلع المصنعة الـــتى تعـــتمد على كثافة عنصر العمل الماهر كان أداؤها الإقتصادى أفضل ، وكانت معدلات تبادلها التجارى أعلى .

هـــذا ويلاحظ أن التنافس بين الدول الآن فى محيط الإقتصاد العالمى يـــتحكم فيه بنسبة كبيرة الابتكارات التكنولوجية السريعة ، وهذا يرجع بصـــفه أساســـية الـــى المهارات والتعليم التى تتمتع بها قوة العمل ، وبالنســـبة للعديد من الدول فإن الوصول الى مثل هذا الأمر قد يحتاج الـــى إعادة تخصيص الموارد العامة للحكومة نحو البرامج التى تشجع تكوين رأس المال البشرى[٣٣] ولكن هذا الإهتمام برأس المال البشرى

---

[٣٣] انظر :

Ibid ,pp.22-23.

لايعنى تجاهل زيادة الإستثمار فى رأس المال المادى والطبيعى ، لأن ذلك سوف يكون خطأ كبيرا ، ولكنه يعنى تغيير جوهرى فى الأولويات لصالح رأس المال البشرى ، والسبب فى هذا التغيير فى الأولويات يمكن تبريره بما يأتى :-

١- أن العائد من الإستثمار فى رأس المال البشرى بصفة عامة مرتفع ، إن لم يكن أكثر إرتفاعاً من العوائد من الأنواع الأخرى للإستثمار .

٢- الإستثمار فى رأس المال البشرى فى بعض الحالات يوفر من إستخدام رأس المال المادى والطبيعى .

٣- أن منافع الإستثمار فى رأس المال البشرى تعتبر بصفة عامة أكثر إنتشارا من المنافع المتولدة من الإستثمارات الأخرى .

ومن المزايا الأخرى للإستثمار فى رأس المال البشرى أنه إذا ركزت الدول النامية على هذا النوع من الإستثمار باعتباره الأساس للميزة التنافسية خلال الأجل الطويل فإن هذه الدول لن تحتاج للعديد من الإجراءات التى كانت تتخذها من قبل لتشجيع صادراتها خوفاً من تقلبات الطلب الخارجى عليها فى ظل تغير السوق العالمى والحمائية التى تمارسها الدول المتقدمة وإنخفاض معدلات النمو فى الاقتصاد العالمى والتكتلات الإقتصادية التى تتزايد ، وذلك نظراً لجودة المنتج المحلى المتولد عن الإستثمار فى رأس المال البشرى .

- الإســـتثمار فى رأس المال البشرى يعمل أيضاً على إعادة توزيع مـــنافع التنمـــية بطريقة أكثر عدالة من الإستثمار فى رأس المال الطبـــيعى والمـــادى الذى لايملكه الإ قلة فى المجتمع ، أما رأس المال البشرى فهو متاح للجميع ، وبالتالى فإن نصيب الفقراء من ثمـــار التنمـــية يـــتزايد عـــند الإهتمام بالإستثمار فى رأس المال البشرى.

- الإســـتثمار فـــى رأس المال البشرى يلعب دوراً رئيسياً فى زيارة القدرات التكنولوجية لدى الدول ، وهذا يؤدى الى حدوث العديد من الخارجانيات الإيجابية سواء بالنسبة لرأس المال المادى أم الطبيعى، وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الإقتصادى وأن يخفض من معدلات الفقر، حيث تفيد تجارب الدول المختلفة فى العالم ، أى تلك الـــدول الـــتى أعطت أولوية أكثر لتكوين رأس المال البشرى ،كان أداؤها الإقتصادى أفضل ، حيث إرتفع فيها معدل نمو الناتج المحلى الإجمـــالى والعمالة ، وانخفضت فيها معدلات عدم العدالة فى توزيع الدخل وانخفضت معدلات الفقر فى هذه الدول.[٣٤]

---

[٣٤] انظر :

Ibid ,pp.24-28.

- وتشير بعض الدراسات الى أن التقدم الفنى المصحوب بتحسين نوع وخبرة الموارد البشرية تساهم فى نمو الناتج القومى الإجمالى بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ ، ٨٥٪ من النمو الكلى[٣٥] .

- ومن المزايا الأخرى للاستثمار فى رأس المال البشرىأنه يؤدى الى تحسين مهارات الأفراد وزيادة قدراتهم الانتاجية وبالتالى تزيد قدرتهم على تحقيق الكسب المادى وتزيد كفاءة إتخاذ القرار الإقتصادى ، وتنخفض التكاليف التى يتحملها المجتمع نتيجة لانخفاض معدل الجريمة الناتج عن زيادة وعى الأفراد[٣٦]

- وأهم مايميز الاستثمار فى رأس المال البشرى هو أهمية التكامل بين الأنواع المختلفة للنفقات المتعلقة برأس المال البشرى ، فعلى سبيل المثال الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية الأولية ، سوف ينتج عنها تحسين صحة الفقراء وهذا من شأنه أن يزيد من قدرتهم على

---

[٣٥] انظر ذلك فى :
د/ عبد الله الصعيدى
محاضرات فى التحليل الاقتصادى الكلى ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

[٣٦] انظر :

- إيمان محمد فؤاد محمد

تكوين رأس المال البشرى ، أحد أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الثانى والعشرون للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢ .

الإنـــتاج ، أيضا فإن برامج التغذية المدرسية ونظام توزيع الغذاء من خـــلال طوابـــع الغذاء مثلا سوف تحسن من صحة الأطفال وهذا من شأنه أن يزيد من قدرتهم على التعليم كما أنه قد يؤدى الى زيادة نسبة الحضور فى المدرسة ، والتكامل لا يقتصر على نفقات الاستثمار فى رأس المـــال البشـــرى فقط ولكنه يمتد أيضا الى رأس المال البشرى ورأس المـــال المـــــادى ، فرأس المال البشرى يعتبر مدخلا مباشرا لعملـــية الإنـــتاج ، فعلى سبيل المثال فإن المرض المستمر للعامل من شأنه أن يخفض من إنتاجية العامل ، كما أنه يخفض عدد أيام العمل ، وعلى ذلك فإن البرامج التى ينتج عنها تحسين الصحة لها أهمية بالغة فـــى زيادة الإنتاج ، أيضاً كلما تزايدت مهارات العامل كلما أدى ذلك الـــى زيادة إنتاجيته ، وبالإضافة الى ذلك فأن المهارات الإضافية التى يحصـــل عليها العمال بسبب الاستثمار فى رأس المال البشرى تؤدى الى تخفيض تكاليف الإشراف وتقلل من الأخطاء فى العملية الإنتاجية ، وهـــذا يؤدى الى إنتاج السلع والخدمات بجودة عالية؛ وعلاوة على ماسبق فإن تشغيل الآلات يتطلب عمال مدربين ومهندسين لإصلاحها وزيـــادة الإنتاجـــية الزراعـــية تتطلـــب قـــوة عمل زراعية متعلمة ، والخدمـــات المعاصرة مثل السفر والسياحة والتمويل تحتاج الى أفراد قادريـــن على القيام بعمليات محاسبية سريعة وصحيحة، وبناء على ما ســـبق فـــإن الدول التى تعطى أولوية لرأس المال المادى وتهمل رأس

المال البشرى ،سوف تكتشف سريعاً أن العوائد من رأس المال المادى أقل من الذى تحتاج اليه .[٣٧]

رابعا: دور الدولة والقطاع الخاص فى الإستثمار فى رأس المال البشرى.

١ – *دور الدولة فى الإستثمار فى رأس المال البشرى*

يرى البعض[٣٨] أن المزايا العديدة التى يحققها الاستثمار فى رأس المال البشرى والتى سبق الإشارة اليها لن تتحقق تلقائياً ، فتحقق هذه المزايا يحتاج الى جهود مضنية ، وأهم المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف هى الدولة ، فالدولة يجب أن تلعب دوراً قيادياً فى توجيه عملية التنمية وتتدخل عندما يكون ذلك ضرورياً[٣٩] وذلك لكى تتأكد أن كل مزايا الاستثمار البشرى قد تحققت ، وهذا لايتطلب أن يتوسع نشاط الدولة ، كما أنه لايعنى فى ذات الوقت أن نشاط الدولة ، يجب

---

(٣٧) انظر :

- Keith Griffin and Terry Mckinley
Implementing a human development strategy , op., cit., pp.4-6 .

(٣٨) انظر :

- Keith Griffin and Terry Mckinley
Implementing a human development strategy , op., cit., p. 6 .

(٣٩) انظر :=

=د/ عبد الستار عبد الحميد سلمى
حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى ظل اقتصاد السوق ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٧٢/٤٧١ ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٣ ، الجمعية المصرية للأقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ص ٣٦١ .

ونحن نؤيد أن يكون للقطاع الخاص دور كبير فى مجال الإستثمار فى رأس المـــال البشـــرى وأن يكون للحكومة دور مكمل ودور إشرافي وذلك للتأكد من جودة الإستثمار فى رأس المال البشرى ، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من كفاءة الدولة ومن رفع معدلات النمو الاقتصادى فى المجـــتمع ، بما يعود بالرفاهية على كل الإفراد وهذا يؤدى الى خفض معدلات الفقر بتسبة كبيرة فى المجتمع.

المبحث الثانى
الإستثمار فى التعليم والصحة
وأثره على مكافحة الفقرفى مصر

الإســـتثمار فى التعليم والصحة يعتبر من أهم مكونات الإستثمار فى رأس المال البشرى ، ومن شأن هذا الإستثمار أن يؤدى الى خفض معدلات الفقر فى مصر ، ونعرض فيما يلى كيف يتحقق ذلك .

أولاً : الإستثمار فى التعليم وأثره على مكافحة الفقر فى مصر

١ – أثر الإستثمار فى التعليم على الإنتاجية والدخول والنمو .

التعلـــيم من شأنه أن يزيد من إنتاجية الأفراد ويجعلهم أكثر قدرة على تحقـــيق معـــدلات مرتفعة من مستوى المعيشة[٤٤] حيث وجدت أحدى

---

[٤٤] انظر :

- The World Bank

World development report 1990 : poverty , op.cit., p.102.

الدراســـات أن فـــى الكـــوت ديفوار ، عندما يحصل الذكور على سنة إضـــافية فـــى التعليم فإن ذلك يصاحبه زيادة إيراداتهم بنسبة ٤و١٢٪ وفى دراسة حديثة للبنك الدولـــــى عن أمريكا اللاتينية[٤٥] وجدت أن أهـــم العوامـــل التى تفسر التغييرفى توزيع الدخل بين العمال كان هو مستواهم فى التحصيل العلمى ؛فعلى سبيل المثال وجد أن تحســـين جـــودة التعلـــيم بالنسبة للأمريكان السود أدى إلى تضييق الفجوة بين الإيرادات التى يحصل عليها الأمريكان البيض والسود بنسبة ٢٠٪ فى الولايـــات المتحدة الأمريكية فى الفتره من ١٩٦٠ – ١٩٨٠ . وأثر التعليم لا يقتصر على زيادة الإنتاجية والدخل فقط ولكنه يمتد الى تقديم العديـــد من المنافع مثل تخفيض معدل الخصوبة، وتوفير صحة جيدة للأطفال ويعتبر علاج ناجع للفقر ، ويحفز النمو الإقتصادى ، وهذا ما أكدته دراسة حديثة للبنك الدولى عن النمو الإقتصادى فى شرق آسيا ، حيـــث تبين أن المحدد الوحيد الذى أدى إلى النمو هو التعليم الأساسى وفـــى دراسة أخرى لـــ٩٠ بلداً ثبت أن هناك ارتباط إيجابى قوى بين التســـجيل فى المدرسة وبين تزليد معدلات النموالاقتصادى (٤٦) وفى

---

(٤٥) انظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.14.

(٤٦) انظر

- Ibid ,pp.VIII-IX.

- The World Bank

دراسة حديثة أجريت على العوامل المحددة للناتج المحلى الإجمالى فى ٥٨ بلـداً خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٥ تبين أن زيادة سنة واحدة فـى سـنوات التعليم فى المتوسط بالنسبة للأفراد يمكن أن تؤدى الى زيـادة الـناتج المحلـى الإجمالى بنسبة ٢٪ وتوصلت دراسة أخرى أجريـت عن أفريقيا الى أن إنتاج المزارعين الذين أتموا أربع سنوات من التعليم يزيد فى المتوسط بنسبة ٨٪ عن إنتاج المزارعين الذين لم يلـتحقوا بـالمدارس ، وبينـت الدراسـة أن الإلمام بالقراءة والكتابة ومـبادىء الحساب كانت هى المهارات الأساسية التى أدت الى زيادة معدلات النمو فى القطاع الزراعى .(٤٧)

– هـذا ويلاحـظ أن منافع الإستثمار فى التعليم لا تقتصر على زيادة الإنتاجـية والدخـول ، والنمو فى القطاع الرسمى سواء الزراعى أم الصناعى أم الخدمى ولكنها تمتد أيضا الى القطاع غير الرسمى حيث تشـير الدراسات إلى أن المزيد من التعليم يتيح للفرد مجالاً أوسع فى اختيار الأعمال التى يقوم بها لحسابه ويسمح له باختيار البدائل الأكثر ربحيه كاختيار التجارة بدلاً من الحرف اليدوية .(٤٨)

World development report 1990 , op.cit., p.103.

(٤٧) انظر :

Ibid ,pp.102-103.

(٤٨) انظر :

Ibid ,p.103.

- ونرى أن منافع التعليم لا تقتصر فقط على المنافع الاقتصادية والسابق الإشارة إليها، فللتعليم منافع أخرى ، ومن هذه المنافع خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، حيث تشير الدراسات إلى أن هناك ارتباط بين تحسن مستوى تعليم الأم وبين خفض معدل وفيات الأطفال، كما أن هناك ارتباط بين التعليم والخصوبة ، حيث يترتب على تزايد عدد سنوات التعليم انخفاض معدلات الخصوبة والعكس ؛ وعلى ذلك يمكن القول أن للتعليم أثراً قوياً فى مكافحة الفقر سواء من خلال زيادة إنتاجية الأفراد وزيادة دخولهم أومن خلال زيادة معدلات النمو الإقتصادى مما يفيد جميع الأفراد داخل المجتمع ، أو من خلال خفض معدلات الوفيات أومن خلال خفض معدلات الخصوبة.

٢- دور الحكومة والقطاع الخاص فى الاستثمار فى التعليم

يلاحظ انه خلال العقود الماضية ، فإن بعض الحكومات لم تكن لديها رغبة فى أن تزيد من الإنفاق العام المخصص للتعليم ، وذلك نظراً للظروف الاقتصادية غير المواتية التى تعرضت لها هذه الدول ؛ وصاحب هذا تزايد فى معدل السكان و تزايد الطلب على التعليم ، وأدى كل ذلك إلى إنخفاض نسبة الإلتحاق بالتعليم فى العديد من الدول وتدنى جودة التعليم ؛ ولذلك فإن تدخل القطاع الخاص للمساهمة مع الحكومة فى تحمل عبء التعليم يعتبر ضرورة لزيادة سنوات التعليم بما تحققه من آثار إيجابية فى مكافحة الفقر ،كما أنه يخفف من العبء

الواقـــع علـــى الحكومـــة فيما يتعلق بتمويل التعليم ويحسن من جودة التعلـــيم ويســـاهم فى تحميل الأغنياء تكلفة التعليم ويتم إعفاء الفقراء منها.(٤٩)

وعلـــى ذلـــك فإن مساهمة القطاع الخاص بالإستثمار فى قطاع التعليم يمكن تبريره على أساس إعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة :-

أ- إعتبارات الكفاءة

إن إعـــتماد المـــدارس المـــتزايد علـــى التمويل الخاص وليس الحكومـــى من خلال المصاريف التى تجمع من الطلاب أو من خلال مســـاهمات الجمعيات الأهلية ، يؤدى الى قيام المدرسة باستخدام هذه المـــوارد بكفـــاءة عالية ، وذلك نظراً لأن الأفراد عندما يدفعون ثمن الخدمـــة فإنهم سوف يراقبون نفقات المدرسة بعناية ويمنعون أى إنفاق غير مبرر لهذه النفقات ، وهذه اليقظة من العائلات تشجع على الكفاءة

---

(٤٩) انظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.14.

- The World Bank

World development report 2004 : making services work for people, the world bank , Washington , D.C.2003., p.111.

- Emmanuel Jimenz and Marlaine E. Lockheed.

Education in developing countries , world bank discutions papers , world bank ,1995, p.1-2 .

مـــن قبل المسئولين فى المدرسة ، حيث أنها تعمل على خلق ضغوط لجعلهـــم عرضـــة للمحاسبة ، كما أن التمويل الخاص لخدمات التعليم خاصـــة التعليم العالى من شأنه أن يحفز الطلاب على إنهاء دراستهم بســـرعة وبأعلى الدرجات خوفاً من دفع المصاريف وللحصول على عمل أفضل . (٥٠)

ب- ***إعتبارات العدالة***

تـــزايد الاعـــتماد علـــى القطـــاع الخاص فى التعليم يستند أيضاً إلى اعتـــبارات العدالـــة ، تفســـير ذلك أن من شأن الاعتماد على القطاع الخاص فى التعليم أن يؤدى إلى تحرير جزء كبير من الموارد المالية للدولـــة لتتجه مباشـــرة نحو الفقراء بدلاً من إنفاقها على الأغنياء فى قطـــاع التعلـــيم ، ففى العديد من الدول يكون هناك طلباً مفرطاً على قطـــاع التعليم العالى وفى بعض الأحيان التعليم فوق المتوسط ، ولن يترتـــب علـــى تحمـــيل الطلاب رسوم على التعليم فى هذه القطاعات تخفـــيض الطلـــب علـــى التعليم ، وذلك على أساس أن من شأن هذه المســـاهمات الخاصة و المتمثلة فى الرسوم المتحصلة أن تستخدم فى توســـيع وصول كل الفئات إلى التعليم ، وبالنسبة للطلاب الفقراء فيتم

---

(٥٠) انظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.15.

حمايـــتهم من خلال بعض النظم ، كنظام الإقراض الطلابى الميسر أو من خلال نظام المنح للطلاب الموهبين أو نظم أخرى . (٥١)

وتشـــير إحـــدى الدراســـات أنها وجدت فى ١٢ دولة فى غرب أفريقـــيا أنـــه إذا تـــم دفع رسوم لتغطية الخدمة التعليمية وبدل السكن والأقامة فى التعليم العالى فإن المدخرات سوف تزيد من ميزانية التعليم الأساسى بنسبة ٤٠٪ . (٥٢)

وعلـــى ذلـــك فإن العديد من الدراسات توصى بالآتى فى مجال دور الحكومة والقطاع الخاص فىالإستثمار فى التعليم . (٥٣)

* ضـــرورة تغطـــية التكاليف العامة للتعليم العالى من خلال الأفراد وضـــرورة إعـــادة تخصـــيص الإنفاق الحكومى نحو تلك المستويات التعليمـــية ذات العائد الإجتماعى المرتفع مثل التعليم الأساسى والتعليم الثانوى.

* ضرورة تطوير سوق الإئتمان المخصص للتعليم مع ضرورة وضع نظام للمنح الدراسية خاصة فى التعليم العالى .

* عـــدم مركـــزية الإدارة فى التعليم العام وتشجيع التوسيع فى التعليم الخاص.

---

(٥١) انظر :

- Ibid ,p.16.=
=- The World Bank
World development report 200-2001 attacking poverty , op.cit.,pp.82-84 .

(٥٢) انظر :

- Ibid ,p.16.

(٥٣) انظر :

- Ibid ,pp.16-17.

* ضـــرورة توجيه التمويل العام نحو التعليم الأساسى والتعليم الثانوى مـــع السماح للقطاع الخاص بإنشاء المدارس الخاصة سواء فى التعليم الأساسى أم الثانوى فى المناطق التى يقطنها الأغنياء ، ويجب تشجيع القطاع الخاص على تقديم القروض التعليمية والمنح الدراسية للطلاب فى المرحلة الجامعية .

* يجب على الحكومة أن تقوم بدور محفز لتحسين البيئة التعليمية فى ظـــل جهـــاز الســـوق ، وهذا يتطلب وضع آليات وترتيبات مؤسسية متكاملة.

ونـحن نؤيد هذه الاقتراحات فيما يتعلق بدور الحكومة والقطاع الخاص فى الإستثمار فى التعليم لإعتبارات الكفاءة والعدالة السابق بيانها .

٣- الاستثمار فى التعليم فى مصر وأثره على الفقر .

أ- علاقة التعليم بالفقر .

* تشـــير البـــيانات فى مصر إلى أن هناك إرتباط قوى بين مستويات التعلـــيم ومســـتويات الدخول ، حيث يصاحب المستويات المرتفعة من التعلـــيم مســـــتويات مـــرتفعة من الدخل والعكس [٥٤] كما تشير هذه البـــيانات إلى أن حوالى ٤٦٪ من الفقراء فى مصر كانوا من الأميين فى عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، وفى الأجل الطويل فإن هذا الوضع يترتب

---

[٥٤] انظر :

-The World Bank
" Arab Republic of Egypt : A poverty reduction strategy for Egypt " report No. 2795 –Egt., world bank , Septembr 25 , 2004 ,p.21.

عليه إستمرار أمية الأبناء وإستمرار إنخفاض الدخل وبالتالى إستمرار الفقر فى مصر.

* وإذا كانت نسبة الأمية فى البالغين قد وصلت إلى حوالى ٥٥٪ فى مصر فى عام ٢٠٠٢ ، فإننا نرى أن ارتفاع نسبة الأمية فى مصر هو المسئول الأول عن تزايد أعداد الفقراء فى مصر خاصة كما سبق وأن رأينا أن حوالى نصف الفقراء من الأميين ، كذلك فإن إرتفاع نسبة الأمية فى مصر كان سبباً رئيسياً فى تزايد معدلات الخصوبة ، الأمر الذى أدى إلى تزايد أعداد السكان خاصة بين الفقراء حيث وصل متوسط عدد أفراد الأسرة إلى سبعة أفراد الأمر الذى ساهم فى تعميق فجوة الفقر فى مصر.

* والأمر الجدير بالإهتمام فى حالة مصر أن نسبة الأمية مرتفعة جداً فى الأناث مقارنة بالذكور ، حيث تصل نسبة أمية الإناث الى حوالى ٨٥٪ فى الريف و ٥٧٪ فى الحضر عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ (٥٥)

* وعلى الرغم من مجانية التعليم فى مصر فى كافة المراحل إلا أن الملاحظ أن القيد فى التعليم الجامعى يشمل نسبة كبيرة من الأغنياء ونسبة قليلة من الفقراء ، وذلك على خلاف القيد فى التعليم الأساسى الذى يوجد فيه تقارب فى نسبة المقيدين من الأغنياء

---

(٥٥) انظر :

- Ibid ,p.22 .

والفقـــراء ولعـــل ذلك يرجع الى احتياج الأسر الفقيرة لتشغيل أبنائها لزيادة دخل الأسرة وبالتالى لا يلتحقوا بالتعليم العالى .

* ونـــرى أن ارتفـــاع نســـبة الأمـــية فى مصر لا يرجع إلى تقصير الحكومـــة فى الإنفاق على التعليم ، حيث يشير تقرير التنمية البشرية الصـــادر عن الامم المتحدة لعام ٢٠٠٢ ، أن الإنفاق العام على التعليم فـــى مصر كنسبه من الناتج القومى الإجمالي قد تزايد من ٤,٥٪ عام ١٩٨٧ إلـــى ٤,٨٪ عام ١٩٩٧ ، وأن ٦٦,٧٪ من هذه الزيادة كانت موجهة للتعليم الأساسى والثانوى وأن ٣٣,٣٪ من الزيادة كانت موجهة للتعلـــيم الجـــامعـــى [٥٦] والسبب الرئيسى فى رأينا لتفشى الأمية فى مصـــر هـــو انخفاض دخل الأسرة الناتج عن تزايد عدد أفراد الأسرة والـــذى يـــؤدى إلـــى تشـــغيل الأطفال لزيادة دخل الأسرة ، وبالتالى الاستمرار فى الحلقة المفرغة للفقر والجهل والمرض ، وهذا من شأنه أن يـــؤدى إلـــى إعاقـــة التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى الحكومـــة جاهدة إلى تحقيقها ، وعلى ذلك يجب أن تتكاتف جهود كل المخلصـــين مـــن أبـــناء مصر للقضاء على الجهل والمرض وتنظيم الأســـرة لزيادة الدخول و مكافحة الفقر بكافة صوره ، وذلك من خلال

---

[٥٦] الأمم المتحدة :
– تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، تعميق الديمقراطية فى عالم مفتت ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٨٠ .

زيـــادة الاســـتثمارات ســـواء الخاصة أم العامة فى مجال رأس المال البشرى.

ب- العائد الخاص من التعليم فى مصر .

العـــائد الـــذى يحصـــل علـــيه الشخص من التعليم فى مصر يختلف بإخـــتلاف التعليم الذى يحصل عليه هذا الشخص ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى: (٥٧)

- بالنسبة لكافة الأشخاص فى كل المراحل العمرية ، فإن الشخص الذى يستطيع القراءة والكتابة ولم يحصل على شهادة دراسية يكسب دخلاً أكبر من الأمى الذى لايقرأ ولايكتب ، بنسبة تصل ١٣,٢٪ فى عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٥.

- بالنسبة لمن يحصلون على التعليم الأساسى فمن المفترض أن يحققـــوا دخولا أعلى من الذين لم يلتحقوا بالتعليم ولكنهم يستطيعوا القراءة والكتابة ولكن هذا الافتراض لايتحقق الإ إذا كان هناك جودة فى التعليم الأساسى والواقع فى مصر أن جودة التعليم الأساسى متدنية، وبالتالى فإن العائد الخاص من التعليم الأساسى فى مصر سلبى وتصل نسبته الى – ٤,٣٪عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٥ .

---

(٥٧) انظر :

- World Bank
" Arab Republic of Egypt : A poverty reduction strategy for Egypt " op.cit. ,pp.٢٨-٢٩.

- أما من يحصلون على التعليم الأساسى مقارنة بمن لايستطيعون القراءة والكتابة فمكاسبهم تزيد الى حوالى ٢,٤٪ فى عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٥ ؛ وإذا نظرنا الى العائد من التعليم الجامعى نجد أن هذا العائد إيجابى ويفوق كل أنواع التعليم الأخرى.

- وعلى الرغم من صحة كل ماسبق فيما يتعلق بالعائد من التعليم فى كافة مراحله فى مصر إلا أنه يلاحظ أن نصيب الفقراء من العائد من التعليم أقل من نصيب الأغنياء ولعل أحد الأسباب المسئولة عن ذلك هو الأحوال الصحية المتردية التى يمر بها الفقراء كسوء التغذية وما ينجم عنها من أمراض قد تؤدى الى انخفاض مستوى التحصيل العلمى للطالب وبالتالى قد يحدث الرسوب والخروج من المدرسة ، وبالتالى فإن مستوى دخولهم سيكون أقل من الطلاب الأغنياء الذين أكملوا تعليمهم (٥٨) ولكنهم مع ذلك سيكونون أفضل حالا من الأفراد الذين لم يحصلوا على أى قسط من التعليم.

ونخلص كل ماسبق الى أن هناك علاقة وثيقة بين الانتاجية الإقتصادية وبين الإستثمار فى التعليم ، حيث يترتب على زيادة الاستثمار فى التعليم فى كافة المراحل تزايد الإنتاجية والدخول الفردية ، وتحسين معدلات النمو الاتصادى ، ويجب على الحكـــومة أن تهتم بالتعليم الأساســـى خاصـــة تعليم الفقراء والبنات وتقديم الحوافز لهم من خلال

---

(٥٨) انظر :

- Ibid ,p.29 .

القيام بالتمويل ، فى حين يتحمل الأفراد تمويل التعليم الجامعى ، كما يجب على الدولة أن تشجع التعليم الخاص سواءعلى مستوى التعليم الأساسى والثانوى أو التعليم العالى ، كما يجب على الدولة أن تسمح بتقديم الاتمان منخفض التكلفة للتعليم وتسمح بوضع نظام للمنح الدراسية خاصة فى التعليم الجامعى ، وذلك على أساس أن هذه السياسة سيترتب عليها ولوج مصر مرحلة الاطلاق التعليمى ، وبالتالى مرحلة النمو الاتصادى والخروج من دائرة الفقر التى تحاصر حوالى نصف الشعب المصرى وهذه أهداف قومية يجب السعى لتحقيقها بأقصى مجهود ومن كل المسؤلين.

ثانياً : الإستثمار فى الصحة وأثره على مكافحة الفقر فى مصر

١ – نسبة الإنفاق على الصحة فى مصر

الفقـــراء فـــى معظم دول العالم هم الأسوأ صحة ويزدادون فقراً بســـبب ضـــعف صـــحتهم بالإضـــافة الى إنتشار الأمية بينهم ، ومن الأســـباب المســـئولة عن ضعف صحةالفقراء عدم كفاية نظم الرعاية الصحية فى العديد من البلدان النامية لمواجهة العقبات التى تواجه هذه البلدان ، حيث لايزيد الإنفاق على الرعاية الصحية فى العالم عن ٨٪ مـــن الناتج العالمى ، وفى الدول النامية لايزيد عن ٥٪ من ناتج هذه الـــدول (٥٩) وإذا نظـــرنا الى الإنفاق العام على الصحة فى مصر ،

---

(٥٩) انظر :=

فـــنجد أنه حسب الإحصائيات المتاحة فإن هذا الإنفاق كنسبة من الناتج المحلـــى الإجمـــالى قـــد بلغ ١,٨٪ فقط عام ٢٠٠٠ ، فى حين وصل الإنفـــاق الخـــاص على الصحة فى مصر الى ٢٪ من الناتج المحلى الإجمـــالى عام ٢٠٠٠ ، وبذلك يكون نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق العـــام والخاص على الصحة حوالى ٥١ دولار ، فى حين أن نصيب الفـــرد من الإنفاق على الصحة بلغ حوالى ٤٤٩٩ دولار فى الولايات المـــتحدة الأمريكية. وحوالى ٢٠٢١ دولار فى إسرائيل وكانت نسبة الإنفـــاق العـــام علـــى الصحة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ والإنفـــاق الخـــاص ٧,٢٪ كنســـبة مـــن الـــناتج المحلـــى الإجمالى عام ٢٠٠٠. (٦٠)

٢- مدى تحسين المؤشرات الصحية فى مصر

ترتـــب علـــى ضآلة الإنفاق العام على الصحة فى مصر ، العديد من الآثـــار السلبية على الفقراء ، ومنها تآكل دخول الفقراء الذين يتجهون الـــى القطاع الخاص للرعاية الصحية وتزايد الأمراض وتزايد حالات الوفـــاه بيـــن الفقـــراء الذيـــن يتجهون الى المستشـــفيات العامة التى

=- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.XII.

(٦٠) الأمم المتحدة :

- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

تنقصـــــها العديد من الإمكانيات والتى قد لايستفيد منها سوى الأغنياء وأصحاب النفوذ وتكون النتيجة إستمرار الفقر.

وتشـــير الدراسات أن نسبة وفيات الأطفال فى الدول النامية تبلغ عشـــرة أضـــعاف وفـــيات الأطفال فى الدول المتقدمة ، وأن وفيات الأمهـــات فـــى الدول النامية تزيد ثلاثين مرة عن وفيات الأمهات فى الدول المتقدمة . (٦١)

وتـــرجع بعـــض الدراسات تزايد نسبة الوفيات فى الدول النامية بصفة أساسية الى إنتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية والأمراض الإنجابـــية فى هذه الدول(٦٢) وإذا نظرنا الى الوضع فى مصر نجد أن معـــدل وفـــيات الرضع قد إنخفض من١٥٧ من بين كل ١٠٠٠ عام ١٩٧٠ الى ٣٧ عام ٢٠٠٠ ولكنه فى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ٧ مـــن كـــل ١٠٠٠ عام ٢٠٠٠ ، أيضاً نجد أن نسبة وفيات النفاسية المـــبلغ عـــنها وصل فى مصر فى المتوسط فى الفتره من ١٩٨٥ – ١٩٩٩ الـــى ١٧٠ حالة من بين كل ١٠٠٠٠٠ حالة ،فى حين أن هذا

---

(٦١) انظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.22.

(٦٢)

- The World Bank
World development Report 2004 : making services work for poor people, cit,P.134.

العدد بلغ فى الولايات المتحدة خلال ذات الفترة٨ حالات وفاه فقط [٦٣] كل ذلك يظهر سوء الآحوال الصحية فى مصر مقارنة بالولايات المتحدة ، ومع ذلك فإن الأوضاع الصحية فى مصر قد تحسنت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بالمقارنة بالعقود السابق عليها ، وذلك على الرغم من تزايد عدد السكان فى مصر خلال العقود الأخيرة بنسبة كبيرة جداً حيث تزايد عدد سكان مصر من حوالى ٣٨ مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى حوالى ٦٨ مليون عام ٢٠٠٠ .

ونرى أن مصر مطالبة بضرورة زيادة الاستثمارات الموجهه للرعاية الصحية خاصة بالنسبة للفقراء الذين لايستطيعون الإعتماد على القطاع الخاص للحصول على الرعاية الصحية ، وهذا يحمل الحكومة أعباء إضافية لكى تزيد من الإنفاق العام الموجه للصحة وهذه الأعباء لاتقتصر فقط على التمويل ولكنها تمتد أيضا الى الرقابة لضمان وصول الخدمة الى الفقراء وليس الأغنياء الذين يستطيعون دفع مقابل الخدمة للقطاع الخاص أو للمستشفيات الحكومية غير المجانية والتى تحصل على مقابل مساوى لتكلفة الخدمة.

ونقترح أن تقوم الحكومة بالآتى فى مجال الصحة:-

- تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية التى قد لايستفيد منها الفقراء.

---

[٦٣] الأمم المتحدة :

– تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

- زيـــادة الإنفـــاق على الخدمات الأولية والوقائية كعلاج الأمراض المعديـــة وسوء التغذية ومنع إنتشار الإيدز ومنع تلوث البيئة ، وتنظيم الأسرة.

- تحسين إدارة المستشفيات الحكومية من خلال لا مركزية الإدارة

- تخفـــيض الضرائب على مؤدى الخدمة الصحية فى الريف وتقديم الدعم الحكومى لبعض الخدمات الصحية .

تشـــجيع المنافسة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم الخدمات الصحية ، مع ضرورة الرقابة الحكومية على القطاع الخاصة لضمان الكفاءة فى تقديم الخدمة الصحية للأفراد ، ومعاقبة كل من يخرج عن التعلـــيمات الـــتى تضـــعها الحكومة فى هذا الصدد وذلك للحفاظ على صـــحة المواطنين ، وذلك على أساس أن تزايد تدخل القطاع الخاص فـــى تمويـــل وتقديم الخدمات الصحية من الممكن أن يؤدى إلى زيادة الكفاءة فى هذا القطاع من خلال خلق حوافز فيما يتعلق بإمكانية تغير التكلفة من خلال المنافسة بين من يقدم هذه الخدمة ، كما أنه يؤدى الى لامركـــزية الهياكل الإدارية فى مجال الصحة ، كما أنه يشجع وجود مســـتويات مخـــتلفة من الخدمة الصحية ، ويكون لكل مستوى سعره الخاص الذى يناسب ظروف كافة فئات الأفراد فى المجتمع ، وكل ذلك يؤدى الى القضاء على احتكار الدولة لهذا القطاع [٦٤] ، وبالإضـــافة

---

[٦٤] انظر :=

الـــى مـــا ســـــبق فإن مشاركة القطاع الخاص فى تمويل وتقديـــم الرعاية الصحية من شأنه أن يؤدى الى تزايد التدفقات المالية الحكومية لكى تمتد الى الخدمات التى يستفيد منها الفقراء فى المجتمع سواء فى قطـــاع الصـــحة أم فى القطاعات الأخرى ، ويترتب على كل ماسبق تـــزايد الاســـتثمارات فى مجال الصحة وبالتالى يتحسن مستوى رأس المـــال البشرى فى مصر ويكون قادرا على العمل وعلى خلق المزيد من الدخول وبذلك يتخلص من الفقر بكافة صوره.

=- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.XII.

المبحث الثالث
الإستثمار فى السكان والتغذية وأثره على مكافحة الفقر فى مصر

من المعروف أن الزيادة السكانية إذ لم يصاحبها زيادة أكبر فى الدخول فإنها تؤدى الى الحرمان من التعليم والأضرار بالصحة وسوء التغذية وبالتالى العيش فى فقر مدقع ، وعلى ذلك فإن نجاح الدولة فى تخفيض معدلات الزيادة السكانية سيسهم فى علاج العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها وبصفه خاصة الفقر ، ايضاً فإن اهتمام الدولة بتحسين التغذية خاصة للفقراء له مردود إيجابى على صحة الفقراء وبالتالى تزيد قدرتهم على العمل والكسب ومحاربة الفقر ، ونعرض فى هذا المبحث لأثر الإستثمار فى السكان والتغذية على مكافحة الفقر فى مصر .

أولاً : أثر الإستثمار فى السكان على مكافحة الفقر فى مصر

١ – الزيادة السكانية وأثرها على رأس المال البشرى.

سكان العالم يتزايدون تقريباً بمعدل ١٠٠ مليون نسمة كل عام ، ومعظم هذه الزيادة تحدث فى البلدان الأقل نمواً ، وهذا الوضع يعتبر عقبة خطيرة فى طريق الدول النامية ، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على

تحقيق إستثمارات فعالة فى رأس المال البشرى ، ويلاحظ أن نموا بطيئا فى السكان لن يحل فقط المشكلات ولكنه أيضا ربما يؤدى الى تخفيض الضغوط التى يتحملها الأفراد والحكومة [٦٥] وعلى ذلك فإن تخفيض معدلات الزيادة السكانية فى العالم النامى يعتبر من القضايا الهامة نظراً لآثاره المؤكدة على تخفيض معدلات الفقر والحفاظ على البيئة فى البلدان النامية ، ويلاحظ أن آثار الزيادة السكانية على التنمية الإقتصادية يعد من القضايا التى إحتدم حولها الجدل ، وتشير الدلائل الى أن الدول التى قامت بتخفيض معدل الخصوبة (حيث وصل هذا المعدل فى بعض الدول الى ثمانى أطفال لكل إمرأه) كانت قادرة أكثر على تحسين جودة التعليم وزيادة الوصول الى المجموعات الأكثر فقرا والتى لم تكن تستفيد من الخدمات الحكومية [٦٦] وتعد مصر من الدول التى نجحت فى تخفيض معدل الخصوبة ، حيث إنخفض هذا المعدل فى مصر من ٥,٥ عام ١٩٧٥إلى ٣,٤ عام ٢٠٠٠ [٦٧] كما نجحت مصر فى تخفيض معدل نمو السكان حيث إنخفض مستوى متوسط معدل النمو السنوى للسكان فى مصر من ٢,٥٪ فى الفترة من

---

[٦٥] انظر :
- Ibid ,p.XIII .

[٦٦] انظر :
- Ibid ,p.36 .

[٦٧] انظر :
– الأمم المتحدة
تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

١٩٨٠ – ١٩٩٠ الى ١,٩٪ فىالفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٩ [٦٨] ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل ليصـــل الى ١,٥٪ بحلول عام ٢٠١٥، وهذا المعدل يعتبر أعلى من معدلات نمو السكان فى الدول المتقدمة والتى وصلت الى ٠,٢٪ فى المملكة المتحدة ، وإلى ١, فى إيطاليا عام ٢٠٠٠ ، وتتمثل الآثار السلبية للزيادة السكانية على رأس المال البشرى، فى انخفاض نصيب الفرد من الخدمات الإجتماعية خاصة فى التعليم الأساسى و الصحة الأولية ،حيث أدى تزايد السكان إلى تدهور جودة التعليم ، ويظهر ذلك من خلال تزايد نسبة التلاميذ إلى المعلمين، حيث بلغت هذه النسبة فى مصر ٢٢ تلميذا لكل معلم فى التعليم الابتدائى عام ٢٠٠٠ فى حين أنها لم تتجاوز ١٢ تلميذا لكل معلم فى إسرائيل فى ذات العام ، أيضا تزايد السكان يؤدى الى تدهور جودة الخدمات الصحية ، ويظهر ذلك من خلال تناقص عدد الأطباء والأسرة فى المستشفيات لكل شخص ، فعلى سبيل المثال وصل هذا العدد فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ الى ١,٦ طبيب لكل الف شخص ، و٢,١ سرير فى مستشفى لكل الف شخص ، فى حين وصل عدد الأطباء فى إسرائيل خلال ذات الفترة الى ٣,٨ طبيب لكل الف شخص ، و٦ سرير فى مستشفى لكل الف شخص.[٦٩]

---

[٦٨] انظر :

- The World Bank
World development report 2000/2001 , op.cit., p. 278 .

[٦٩] – الأمم المتحدة =

٢- دور الحكومة والقطاع الخاص فى الحد من الزيادة السكانية

الحكومة والقطاع الخاص يمكنهم القيام بدور هام فى الحد من الزيادة السكانية من خلال تخفيض معدل الخصوبة ، وذلك من خلال العديد من الوسائل وأهمها برامج تنظيم الأسرة ، وهذه البرامج لاتفيد المرأه فقط من ناحية تحسين صحتها ، ولكنها أيضاً تساعد فى تحسين دخل الأسرة الأمر الذى يساهم فى علاج الفقر كما أنها تفيد فى زيادة أهتمام الأم بأبنائها الأمر الذى يؤدى الى تحسين مستوياتهم التعليمية والصحية نظراً لتباعد فترات الحمل ، وهذا بدوره يساعد فى تحسين كفاءة رأس المال البشرى وبالتالى التخفيف من حدة الفقر(٧٠) .

وإذا كانت المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الدولة فى تشجيع الاستثمارات الموجه نحو تنظيم الأسرة ، فهى أيضاً مطالبة بضرورة تشجيع القطاع الخاص لكى يساهم فى الوصول الى هذا الهدف أيضاً ، لأن القطاع الخاص يملك الكثير لفعله ، ومن ذلك زيادة الإستثمارات لتحسين جودة الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة بأقل تكلفة ، فعلى سبيل المثال وجد فى بيرو أن مراكز تنظيم الأسرة الخاصة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار أقل من المراكز الحكومية ، وتزايد

=تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٧٠) أنظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.37.

اعـتماد الدولـة على استثمار القطاع الخاص فى تقديم خدمات تنظيم الأسـرة ربما يساعد على وصول الاستثمارات العامه الى المناطـق الفقـيرة التى قد لاتصلها هذه الخدمات فى حالة إقتصار تقديم خدمات تنظيم الأسرة على الاستثمارات العامة فقط .(٧١)

ونخلص مما سبق الى أنه يجب على الدولة أن تشجع خليط من الإستثمار العام والخاص لتمويل ولتقديم خدمات تنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية ولتحسين مستوى رأس المال البشرى حتى يمكن الحد مـن الفقـر فـى مصـر ، ويجب على الحكومة بصفة خاصة القيام بالآتى:-

- إيجاد سياسات سكانية متكاملة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للـبلد اسـترداد التكالـيف من البرامج التى تخدم القادرين على الدفع وتوجيهها نحو الفقراء .

- تشـجيع التـنوع فـى تقديم برامج خدمات صحة المرأة والصحة الإنجابية ، وهذا الأمر يتطلب الآتى :-

* دمج القطاع الخاص فى الخطة الإستراتيجية للدولة لهذه البرامج .
* إصلاح القوانين والنظم التى تمنع القطاع الخاص من المشاركة فى هذه البرامج.

---

(٧١) انظر :

- Ibid ,p.XIII .

* تشـــجيع خدمات صحة المرأة الإنجابية من خلال الدعاية والبرامج التعليمية .
* تقديـــم المســـاعدة المالية والفنية للقطاع الخاص الذى يعمل فى هذه البرامج .

ثانياً : أثر الإستثمار فى التغذية على مكافحة الفقر فى مصر.

١ - الآثار السلبية لسوء التغذية

ســـوء التغذية يعتبر نتيجة طبيعية لعدم كفاية النظام الغذائى سواء من السعرات الحرارية أو البروتين أو الفيتامينات والمعادن ، ويترتب عليه انخفـــاض الإنتاج ، وعدم القدرة على التعليم والإعاقة الذهنية وضعف الصـــحة والعمـــى والموت فى سن مبكر ، والأكثر تعرضاً لكل هذه النـــتائج هـــم الأطفـــال تحـــت سن الثلاثة سنوات والحوامل والنساء المرضعات .[٧٢]

وإذا نظـــرنا الـــى وضع التغذية فى مصر ، فإننا نجد أنه وفقاً لتقرير الأمـــم المتحدة عن التنمية البشرية فإن نسبة ناقصو التغذية فى مصر وصلت الى ٤٪ من عدد السكان فى الفترة من ١٩٩٧ – ١٩٩٩ ، وأن نســـبة الأطفـــال ناقصى الوزن بالنسبة لمن هم فى أعمارهم (أقل من خمس سنوات) بلغت ١٢٪ ، وأن نسبة الأطفال ناقصو الطول بالنسبة

---

[٧٢] انظر :

- Ibid ,p.44 .

لمـــن هم فى أعمارهم (أقل من خمس سنوات) بلغت ٢٥٪ وأن نسبة الرضـــع الذين ولدوا ناقصى الوزن بلغت ١٠٪ وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ وهذه النسب تعتبر مرتفعة ، فالدول المتقدمة لاتوجد فيها حالات نقص تغذية ولا نقص وزن أو طول إلا نادراً جداً، ولكنها فـــى ذات الوقـــت أقـــل مـــن النسب الموجوده فى باقى الدول النامية بكثير . (٧٣)

١– دور الحكومة والقطاع الخاص فى تحسين التغذية

– حتى تستطيع مصر وغيرها من الدول التى تعانى من وجود حالات ســـوء تغذية أن تقضى على هذه المشكلة فلابد من زيادة الاستثمارات فـــى الـــتغذية وبالتالى تتمكن من إتاحة الفرصة للفقراء بأن يصبحوا أكثر إنتاجية وتقضى على الفقر ، لأن سوء التغذية فى معظم الحالات هـــو علـــة الفقر ، ومن هنا فإن الاستثمارات العامة لها دوراً هاماً فى تأكيد وصول خدمات التغذية الى الفقراء .

– ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن احتكار الحكومة للأنشطة المتعلقة بالتغذية يمكن أن يؤدى الى تقديم هذه الخدمات الى الأفراد بكفاءة أقل من المستوى الأمثل وبطريقة أقل عدالة ، فعلى سبيل المثال فإن تقييم برنامج الحكومة للبن المدارس فى كينيا ، وجد أن هذا البرنامج كان له تكلفة مرتفعة جداً وكان غير فعال ، وذلك نظرا للقوة الاحتكارية التى

---

(٧٣) لمزيد من المعلومات عن هذه النسب انظر :
– الأمم المتحدة
تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠–١٧٣ .

كانت تمارسها شركات الألبان الكينية ، ولذلك يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً رئيسياً فى هذا الصدد من خلال تقديم هذه الخدمات للمجموعات الأكثر فقرا ، حيث تشير الدلائل أن القطاع الخاص ربما يكون أكثر كفاءة للتعامل مع السوقيات مثل النقل والتخزين والتوزيع . (٧٤)

وعلى ذلك فالتكامل بين الاستثمار العام والخاص يعتبر الطريق الفعال للقضاء على سوء التغذية ، والسياسات التى يجب اتباعها من الحكومة يجب أن تكفل الآتى :-

* تحسين دخول الأفراد خاصة الفقراء

* تحسين إدارة النظام الصحى

* السيطرة على الأمراض المعدية

* تصميم برامج تغذية يتم تحديد مكوناتها من خلال الأجهزة العامة مثل برنامج كوبونات الطعام ، والذى يتم إدارته من خلال النظام الصحى ، ويتم صرفه للفقراء من تجار التجزئة الذين يقومون بتحصيل قيمة هذه الكوبونات من الحكومة فيما بعد.

* الإهتمام ببرامج التغذية فى المدارس

---

(٧٤) أنظر :

- George Psachaopoulos & Nguyen Xuan Nguyen " The Role of Government and the private sector in fighting poverty " ,op.cit.,p.45.

* تقديم الدعم لتخفيض أسعار الغذاء

* تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التغذية ، وذلك من خلال تقديم بعض الحوافز ، مثل تخفيض الضرائب ، توفير القروض الميسرة تقديم الإعانات ، تغطية إعلامية إيجابية لبرامج التغذية ومن خلال الإجراءات السابقة ، فإن الحكومة تستطيع أن تقضى على سوء التغذية وبالتالى تستطيع أن تساهم فى تحسين صحة الأفراد وزيادة دخولهم ، وتشجعهم على الالتحاق بالتعليم لجنى المزيد من المكاسب المترتبة على الاستثمار فى رأس المال البشرى الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى التخلص من الفقر ، ولكن يجب أن نضع فى الحسبان أن الحكومة تحتاج الى تضافر جهود كل المخلصين من أبناء الوطن فى كافة التخصصات وعلى كافة المستويات حتى تستطيع النجاح فى الوصول الى الهدف ، وذلك لأن عملية البناء تحتاج الى جهود مضنية ويستفيد منها الجميع أما عملية الهدم فهى سهلة جداً ولايستفيد منها الإ القلة ، وعلى ذلك يجب الضرب بيد من حديد على كل من يحاول أن يهدم رأس المال البشرى فى مصر سواء فى التعليم أو الصحة أو فى برامج تنظيم الأسرة أو فى برامج التغذية لأن ذلك من شأنه أن يعمق جذور الفقر فى مصر ويبقيها فى حلقة مفرغة من الفقر والجهل والمرض ، وهذا من شأنه أن يهدد الأمن والسلام الإجتماعى فى الداخل ويؤدى الى ضعف بنيان

الدولـــة أمـــام الصـــدمات الخارجـــية ؛ ولذلك فنحن نطالب بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة فى رأس المال البشرى لذ بنب مصرنا الحبيبة كل هذه المخاطر ، ولتصبح مصر دائماً كنانة الله فى أرضه.

الخاتمة

استعرضـــنا فى هذا البحث الفقر فى مصر ودور الاستثمار فى رأس المـــال البشـــرى فى مكافحته ، وخصصنا الفصل الأول لدراسة الفقر فى مصر ، حيث عرضنا فى المبحث الأول مفهوم الفقر، وذلك بتعريف الفقر فى اللغة والاقتصاد ، وتبين لنا أنه يعنى الحرمان الشديد من حياة الرفاهية سواء تمثل ذلك فى انخفاض الدخل أو الحرمان من الخدمـــات الاجتماعـــية كالتعلـــيم والصحة وبينا أن هناك عدة أدوات تســـتخدم لقياس الفقر ، كخط الفقر ومعامل جينى ومؤشر H2,H1,H والمؤشرات الاجتماعية ، أما المبحث الثانى من هذا الفصل فأوضحنا فـــيه أسباب الفقر فى مصر ومنها انخفاض الدخل الناتج عن الافتقار إلـــى الأصـــول الماديـــة والطبيعية والبشرية والمالية، والتقصير فى اســـتغلال المـــوارد وعـــدم العدالـــة فى التوزيع بالإضافة إلى بعض المخاطر الداخلية والخارجية ومنها البطالة المتولدة من تطبيق سياسات الإصـــلاح الاقتصـــادى ، بالإضافة إلى الآثار السلبية لعملية العولمة كهـــروب رأس المـــال والركود العالمى ،وارتفاع أسعار الغذاء على المســـتوى العـــالمى ؛ أما المبحث الثالث فى هذا الفصل فعرضنا فيه لتطور الفقر فى مصر ، ورأينا فيه أن نسبة السكان الذين يعيشون على

أقــل من دولارين يومياً بلغت حوالى ٥٢,٧ ٪ فى عام ١٩٩٥ حسب تقارير البنك الدولى ، وأكدت التقارير الوطنية صحة ذلك ؛

أيضــاً وجدنــا أن نســبة الفقــر البشرى (والذى يقيس التنمية البشــرية) فى مصر مرتفعة حيث بلغت ٣٠,٩ ٪ وذلك حسب تقرير الأمــم المــتحدة عن التنمية البشرية فى العالم الصادر عام ٢٠٠٤ ، وتصــنف مصــر فى المرتبة ١١٥ بالنسبة لدول العالم والمرتبة ٤٧ بالنسبة للدول النامية بالنسبة لمستوى التنمية البشرية .

أمــا الفصل الثانى من البحث فخصصناه لدراسة الاستثمار فى رأس المال البشرى وأثره على مكافحة الفقر فى مصر ؛ حيث عرضنا فــى المبحث الأول التعريف بالاستثمار فى رأس المال البشرى وتبين لنا أنه يعنى مجموعة التدفقات المالية التى تنفق على الموارد البشرية من أجل زيادة انتاجيتها فى المستقبل .

كمــا عرضــنا فى هذا المبحث موقع الاستثمار فى رأس المال البشرى من سياسات معالجة الفقر ، ووجدنا أنه يقع فى مكان الصدارة فى هذه السياسات ، سواء السياسات التى تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصــادى والعمالة أم السياسات التى تهدف إلى زيادة تراكم أصول الفقــراء ، وعرضنا مزايا الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ووجدنا أنها تفوق مزايا الاستثمار فى رأس المال المادى والطبيعى وأن مناط التــنافس الدولــى يكمــن فــى مدى المهارة التى يتمتع بها العنصر

البشرى، وبينا بعد ذلك دور كل من الحكومة والقطاع الخاص فى هذا الصـــدد ؛ أما المبحث الثانى فقد عرضنا فيه أثر الاستثمار فى التعليم والصحة على مكافحة الفقر فى مصر ، وتبين لنا الدور الحيوى الذى يلعـــبه التعليم فى زيادة الدخول ، ومع ذلك نجد أن قيمة الإنفاق العام والخـــاص علـــى التعليم فى مصر متدنية بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى ، أيضاً عرضنا لأثر الاستثمار فى الصحة على مكافحة الفقر، مـــن خـــلال بيان أثر الصحة على زيادة الإنتاج والدخل وأثر الأوبئة والأمـــراض على تخفيض الإنتاج ، كما تبين لنا انخفاض قيمة الإنفاق العام والخاص على الصحة فى مصر بالمقارنة بدول أخرى كإسرائيل؛ أمـــا المبحث الأخير فعرضنا فيه أثر الاستثمار فى السكان من خلال بـــرامج تنظيم الأسرة سواء المدعومة من الحكومة أو القطاع الخاص علـــى مكافحة الفقر فى مصر ثم لأثر الاستثمار فى التغذية من خلال الإنفـــاق العـــام المخصص لدعم بعض السلع الضرورية أو من خلال بـــرامج التغذية فى المدارس على مكافحة الفقر فى مصر ، وعرضنا خـــلال هذه الدراسة لبعض الاقتراحات لزيادة الاستثمارات فى مجال رأس المـــال البشرى ، وذلك بهدف مكافحة الفقر فى مصر فى الأجل الطويل .

التوصيات

*** يوصى الباحث بالآتى فى مجال الاستثمار فى التعليم .**

- التدرج فى تحميل الأفراد نفقات التعليم العالى .
- إعادة تخصيص الإنفاق العام على التعليم نحو المستويات التعليمية ذات العائد الاجتماعى المرتفع مثل التعليم الأساسى والتعليم الثانوى والفنى .
- ضرورة تطوير سوق الائتمان المخصص للتعليم بما يكفل تقديم إئتمان بسعر يساوى معدل التضخم ولا يدفع إلا بعد استلام الخريج للعمل وأن يدفع على أقساط تتناسب مع دخله .
- ضرورة وضع نظام للمنح الدراسية خاصة فى الجامعات .
- عدم مركزية الإدارة فى التعليم العام .
- التوسع فى التعليم الخاص لتخفيف العبء على الحكومة ، ولتحقيق اعتبارات الكفاءة والعدالة ، وذلك سواء على مستوى التعليم الأساسى أو الثانوى أو الجامعى .

*** وفى مجال الصحة يوصى بالآتى :**

- تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية التى قد لا يستفيد منها الفقراء .

- زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية الأولية والوقائية كعلاج الأمراض المعدية ومنع تلوث البيئة .
- تحسين إدارة المستشفيات الحكومية من خلال لا مركزية الإدارة .
- تخفيض الضرائب على مؤدى الخدمة الصحية فى الريف والمناطق الفقيرة فى المدن .
- تقديم الدعم الحكومى لبعض الخدمات الصحية .
- تشجيع المنافسة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم الخدمات الطبية ، مع ضرورة الرقابة الحكومية على القطاع الخاص لضمان الكفاءة فى تقديم الخدمة الطبية

*** وفى مجال السكان يوصى بالآتى :**

- إيجاد سياسات سكانية متكاملة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
- استرداد التكاليف فى البرامج التى تخدم القادرين على الدفع وإعادة توجيهها نحو الفقراء .
- تشجيع التنوع فى تقديم برامج خدمات صحة المرأة والصحة الإنجابية وذلك من خلال :

– دمج القطاع الخاص فى الخطة الاستراتيجية للدولة لهذه البرامج .

- تعديل القوانين والنظم التى تمنع القطاع الخاص من المشاركة فى هذه البرامج .
- تشجيع خدمات صحة المرأة الإنجابية وتنظيم الأسرة من خلال الدعاية والبرامج التعليمية .
- تشجيع مشروعات الأسر المنتجة فى الريف ، وتقديم الدعم المالى والفنى لها .

*** وفى مجال التغذية يوصى بالآتى :**

- تحسين دخول الأفراد خاصة الفقراء بكافة الوسائل الممكنة ، ومن ذلك توسيع كردون المدن ، حيث يؤدى ذلك إلى تشغيل نسبة كبيرة جداً من العاطلين فى مجال البناء والذى يضم العديد من الحرف أيضاً سيتم تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين فى مجال الزراعة ، من خلال استصلاح المزيد من الأراضى الصالحة للزراعة ، ونناشد الدولة بضرورة عمل دراسة لأثر توسيع كردون المدن على تخفيض حدة الفقر فى مصر خلال الفترة القادمة .
- السيطرة على الأمراض المعدية .
- تصميم برامج تغذية يتم تحديد مكوناتها من خلال الأجهزة العامة ، مثل برامج كوبونات الطعام للفقراء .

- الاهتمام ببرامج التغذية فى المدارس .
- الاستمرار فى تقديم الدعم لتخفيض أسعار السلع التى يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم .
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التغذية وذلك مـــن خلال بعض الحوافز ، مثل تخفيض الضرائب ، توفـــير القروض الميسرة ، تقديم الإعانات ، التغطية الإعلامية لبرامج التغذية .
- تضـــافر جهـــود الحكومة ورجال الأعمال وكل فئات المجتمع للعمل بهذه التوصيات وذلك من خلال وسائل الإعـــلام المختلفة ؛ وذلك حتى تصبح مصر قوية فى مواجهـــة كل العواصف التى يمكن أن تعصف بها فى المستقبل وهذه مسئولية كل مصرى .

تم البحث بحمد الله

" وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد "

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية :

- الامم المتحدة

* تقريـــر التنمـــية البشـــرية لعام ٢٠٠٤ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ٢٠٠٤ .

* تقريـــر التنمـــية البشـــرية لعام ٢٠٠٢ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ٢٠٠٢ .

- إيمان محمد فؤاد

تكويـــن رأس المال البشرى ، أحد أبحاث المؤتمر العلمى السنوى الـــثانى والعشـــرين للاقتصـــاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

- بيلى إبراهيم أحمد العليمى

هذا هو الفقر ، الجزء الأول ، ٢٠٠٣ ، بدون ناشر .

- بيير سلامة وجان فالييه :

قياســـات الفقـــر والإفقـــار ، مجلة مصر والعالم العربى ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٦ .

– حمدى عبد العظيم

فقـــر الشعوب بين الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الإسلامى ، بدون ناشر ، ١٩٩٥ .

– عبد الستار عبد الحميد سلمى

* حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى ظل اقتصاد السوق ، مجلـــة مصر المعاصرة ، العدد ٤٧١ / ٤٧٢ يوليو / أكتوبر ٢٠٠٣ ، الجمعـــية المصـــرية للاقتصـــاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة .

* ظاهرة الركود الاقتصادى فى مصر (أسبابها وطرق علاجها) ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .

– عبد الله الصعيدى

محاضـــرات فى التحليل الاقتصادى الكلى ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .

– مجمع اللغة العربية :

المعجم الوجيز ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، جمهورية مصر العربية ، بدون تاريخ .

- محمود حامد محمود

مشـــكلة السيولةفى الاقتصاد المصرى وتداعياتها الاقتصادية ، المجلة العلمـــية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ .

- هبة أحمد نصار

بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، بحـــث مقدم لمؤتمر الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Abdalla A. Hanafy

the negative side of globalization " l'Egypt contemporine, societe egyptinne D'economie polotique de statistique et de legislation, october 2001.

- Albert Berry

" The concepts behind the issues " in " the impact of development projectors on poverty " seminar organaized jointly by The OECD development center and Inter-American development center of the organization for economic co – operation and development , 1987 .

-Amal Nagah ElBeshbishi.

The effect of the world bank's structural adjustment programs on reducing poverty in the middle east and north Africa , L'Egypte contemporaine societe Egyptienne d' economie politique de statistique et de le'gislation , le Caire , 2000.

- David W. Pearce

" Macmillan dictionary of modern economics " Fourth edition , the Macmillan press LTD, London , 1992 .

- Doug Bandow and Ian Vasquez

perpetuating poverty , the world bank , the IMF, and the developing world , CATO institute , Washington , D.C., 1994 .

- Emmanuel Jimenz and Marlaine E. Lockheed.

Education in developing countries , world bank discutions papers , world bank ,1995, p.1-2 .

- George Psachaopulos & Nguyn Xuan Nguyn

" The Role of Government and the Private Sectore in Fighting Poverty " World Bank , Washington D.C., 1997 .

- Heba El-Laithy

" The gender dimension of poverty in Egypt , Faculty of economics , Cairo university , Egypt .

-Karima Korayem

Poverty and employment inadequacy in Egypt , L'Egypt contemporaine , societe Egyptinne D,economie politique et de legislation , October 2001 .

- Keith Griffin and Terry Mckinley

" Implementing a human development strategy " scholary and reference division , St. Martin's press , inc.,175 fifth Avenue , New York ,1994.

- Lionel Demery & tony Addison .

The alleviation of poverty under stuructural adjustment , world bank , Washington , D.C., 1987 ,pp.2-6.

- Malccolm Waters

" Globalization " London , 1995.

- Michael Lipton

" The poor and the poorest , some interim findings , the world bank Washington D.C., 1988 .

- Nancy Bearg Dyke

" The international poverty gap : investing in people & Technology to build sustainable pathwaysout " report of the aspen institute conference , October 24-26,1999. Atlanta , Georgia .

- Paul Streeten
Strategies for human development , global poverty and unemployment , Handelshojskolens for lag, Denmark , 1994 , pp. 107-108.

- Peter Catler

" The maesurement of poverty : Areview of attempts to quantify the poor , with special reference to india , world development , vol.12, No. s.11-12 , great britan .

- Peters . Heller , A. Lans Bovenberg , thanos catsambas , Ke-yong chu , and Parthasarathi Shome .

" The implications of found – supported adjustment programs for poverty , experiences in selected countries , international monetary fund , Washington , DC., 1988 .

- Soniya Carvaho & Howard White.

" Indicators for monitoring poverty reduction , the world bank for reconstruction and development , Washington D.C., 1994 .

- Sven Sandstrom

An effective strategy for poverty reduction , world bank , Washington , D.C., 1993 .

- T. Killick

Structural adjustment and poverty alleviation , UNCTAD/ PA/7, May 1994 .

- The world bank :

* Arab Republic of Egypt : A Poverty reduction Strategy for Egypt " report No. 2795-Egt., world bank , September 25 , 2004 .

* Poverty reduction Handbook , Washington , D.C. , 1993

* World development report 1990 , poverty , New York , Oxford university press .

* The World bank annual report 1993 . The world bank , Washington D.C.,1993 .

* World development report 2000/2001 , attaking poverty , the international bank for reconstruction and development , the world bank , Washington D.C. .

* World development report 2003, sustainabble development in a dynamic world , world bank .

* World development report 2004 : Mking servieces work for people, the world bank .